

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة



كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

ب عنوان

الدور الثقافي لعائلة قدورة في مدينة الجزائر خلال القرن 11هـ / 17م

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي

تخصص: تاريخ الجزائر الحديث

إشراف الدكتور:

موشموش محمد

إعداد الطالب:

- عزوز الربيع

اللقب والاسم	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د. حليم سرحان	أستاذ دكتور	جامعة المسيلة	رئيسا
أ.د. موشموش محمد	أستاذ دكتور	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
أ.د. مرجي عبد الحليم	أستاذ دكتور	جامعة المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 1447/1448 هـ - 2026/2025 م



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila



Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and
Student Issues

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
الرقم: 2025/

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا المعضي (ة) ادناه السيد(ة): ..ع.م.و.ق.م.ال.ر.ب.ج.

الصفة: طالب ☒ استاذ باحث ☐ باحث دائم ☐

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 20883616

الصادرة بتاريخ: 07/01/2025 عن دائرة: مفسر

المسجل (ة) بكلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية

تخصص: تاريخ تحت رقم التسجيل: UN 280122024.23044102093

والمكلف بإنجاز اعمال بحث مذكّرة التخرج: ماستر ☒ مذكّرة ماجستير ☐ اطروحة دكتوراه ☐

الموسومة بـ: ...

المسجلة في: ...

أصرح بشرفي باتني التزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الاخلاقيات المهنية والنزاهة الاكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور اعلاه

25 ماي 2026

المسيلة في:

امضاء المعني (ة):

...

25 ماي 2026

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي

وتمنيش منه. عن رئيسي الإدارة الإقليمية

المراجع: القرار رقم 933 المؤرخ في: 28-07-2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.





شكر وعرفان

بعد الحمد والشكر لله تعالى الذي أنار لنا الطريق لاستكمال هذه

المذكرة وأعاننا بالصبر والإرادة

نتقدم بالشكر الجزيل والكبير وكامل التقدير إلى

أستاذي المشرف الدكتور محمد موشوش

على عمله الدؤوب معي وملاحظاته وتصويباته القيّمة

كما أتقدمّ بجزيل الشكر لعمال وعاملات المكتبة

كما لا يفوتني أن أشكر كل من قدمّ لي يد المساعدة

لإنجاز هذا الموضوع



الإهداء

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل أمّا بعد:

أهدي هذا العمل المتواضع في نهاية مشواري الأكاديمي الدراسي

في الجامعة إلى:

الوالدة الكريمة حفظها الله ورعاها

والى روح الوالد رحمه الله وأسكنه فسيح جناته

والى كل أفراد العائلة

والى كل من ساعد في انجاز هذا الموضوع

من قريب أو بعيد

مقدمة

التعريف بالموضوع:

شهدت الجزائر خلال العهد العثماني حركية علمية وثقافية متميزة، ارتبطت ارتباطا وثيقا بدور النخب الدينية والعلمية التي ساهمت في بناء الحياة الفكرية والاجتماعية، وكان من بين أبرز هذه النخب عدد من الأسر العلمية التي لعب أدوارا متعددة في مختلف المجالات، فقد لم يقتصر تأثير هذه الأسر على الجانب الديني فحسب، بل امتد ليشمل مجالات السياسية والتعليم والعمران، مما جعلها عنصرا فاعلا في تشكيل ملامح المجتمع الجزائري آنذاك.

وتعد أسرة آل قدورة نموذجا بارزا لهذه الأسر، إذ استطاعت أن تفرض حضورها في الساحة الجزائرية من خلال إسهاماتها المتنوعة، سواء عبر تقلد أفرادها لمناصب سياسية وإدارية داخل منظومة الحكم العثماني، أو من خلال مشاركتهم في دعم المؤسسات الدينية والعلمية، وعلى رأسها الزوايا التي كانت تعد مراكز إشعاع علمي وروحي، كما برزت هذه الأسرة في مجال التعليم، حيث ساهمت في نشر المعرفة وتكوين الأجيال مستفيدة من المكانة العلمية التي حظيت بها داخل المجتمع.

إن دراسة دورة أسرة آل قدورة تتيح لنا فهما أعمق لطبيعة التداخل بين السلطة والعلم في الجزائر العثمانية، كما تكشف عن مدى تأثير الأسر العلمية في توجيه الحياة الثقافية والفكرية، وفي الحفاظ على استمرارية التعليم الديني واللغوي في ظل التحولات السياسية التي عرفت تلك المرحلة. وعليه، يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على مختلف أوجه نشاط هذه الأسرة، من خلال تناول دورها الثقافي، ومساهمتها في تشييد زاوية الجامع الكبير، إضافة إلى إسهامها في تنشيط الحركة التعليمية.

أهمية الموضوع.

يكتسي الموضوع أهمية كبيرة من خلال الطرح الذي يقدمه لنا، في بناء تصور أكاديمي عميق عن أحداث وتفاصيل عرفت إياها لجزائر خلال الفترة العثمانية، حيث ساهم

توافد عدد كبير من الأجانب إلى مدينة الجزائر في إنتاج كم هائل من الكتابات التاريخية لا سيما حول الحياة الثقافية الخاصة بهذا المجتمع طرق وأساليب وأنماط معيشته وحياته اليومية بصورة عامة.

وقد تنوعت تصورات هؤلاء الكتاب للمجتمع الجزائري بتنوع توجهاتهم وميولهم فنجد من بنوها كتب لرحالة، أسرى، تقارير القناصل كتابات رجال الدين والذين قدموا مادة تاريخية غزيرة ومتنوعة تحمل تفاصيل دقيقة عن الإيالة عامة.

وعلى ضوء كل ذلك تطرقنا في هذا الموضوع إلى بعض المظاهر الثقافية التي ورد الحديث عنها في هذه المصادر، حيث تناولنا نبذة تاريخية عن الدخول العثماني للجزائر وأهم مكونات وفئات المجتمع الجزائري وطبيعة السياسة التي طبقها العثمانيون في الجزائر.

أما بالنسبة لأبرز المظاهر الثقافية فقد تطرقنا إلى التعليم كأساس لثقافة المجتمع والعادات والتقاليد للمجتمع الجزائري في الحواضر (المدن) والأرياف، وبعض المظاهر الفنية والعمرائية ودور بعض الحواضر الثقافية التي برز دورها خلال هذه الفترة، واحتضنت أشهر البيوتات العلمية تتصدرهم عائلة قدورة، بالبحث والتقصي محاولين تنفيذ الأطروحات الاستعمارية التي استغلت الظروف الواقعية لصالحها وأحدثت القطيعة التاريخية في تاريخ الجزائر واعتبرت أنّ فترة التواجد العثماني بالجزائر رافقها ركود وجمود فكري.

أهداف البحث في الموضوع.

من الأهداف الرئيسية لطرق هذا الموضوع هي أنّ المجتمع الجزائري واجه لعدة عقود إنكار تاريخه الخاص، وإنكار الخصائص الأساسية لشخصيته، سواء كانت مبنية أو في طور البناء، وهي تعدّ مرحلة حاسمة نحو استعادة الذات، من خلال إعادة البناء الداخلي الذي يتجلى داخل العائلات والقبائل والقرى والمدن، وفي الوقت نفسه نعيد بناء هويتنا الوطنية.

بالإضافة إلى أنّ التاريخ الجزائري من خلال فتح النصوص الواردة بشأن علماء أسرة قدورة العريقة من شأنه أن يكشف عن ظاهرة انتشار البيوتات العلمية الشهيرة بالجزائر العثمانية، وإبراز علاقة الديني بالسياسي نظرا لأنّ الأسرة قد تمتعت بمكانة اجتماعية مرموقة لدى الباشاوات وبحظوة سياسية ذات تأثير في قصورهم.

دوافع البحث في الموضوع

يشكلّ اهتمامنا بالمتقنين الجزائريين، والذين كانوا مولعين بالتاريخ والفقه والسياسة والمجتمع على رأسهم عائلة قدورة الشهيرة أحد الدوافع الرئيسية لاختيار هذا العنوان، بالإضافة إلى رفع الحجة التاريخية حول الماضي المتعلق بالمجتمع الجزائري خلال فترة التواجد العثماني، كما نود أن نشير إلى أهمية التاريخ في الدفاع عن الأفكار القومية. وكأداة للاستخدام السياسي من قبل الاستعمار.

طرح الإشكالية

من خلال ما ورد إلينا عن مجموع علماء عائلة قدورة وخاصة في مؤلف مؤرخ الجزائر الشهير أبو القاسم سعد الله، أثبتت جميع المؤلفات أنّ الأسرة تبوّأت مكانة علمية هامة ليس من السهل الوصول إليها، وسمحت لها بالتربع على عرش المناصب السلطانية الهامة المتحكمة في دواليب السلطة، كالفتوى والإمامة والخطابة بالجامع الكبير، ونظرا لحساسية المناصب السياسية فقد أدّى ذلك إلى اغتيال عالمين من نفس البيت في آن واحد، ومحور إشكاليتنا حول علاقة العلماء بالمناصب السياسية الحساسة والنافذة في السلطة، بمعنى آخر علاقة الفقيه بالسلطة.

وضمن هذه الإشكالية برزت لنا مجموعة من الأسئلة قمنا بالإجابة عنها من خلال معالجتنا للموضوع أهمها:

ما هو أصل عائلة قدورة؟

كيف وصلوا إلى السلطة السياسية العثمانية في الجزائر؟

ما هي مساهمة عائلة قدورة في نشر العلم والمعرفة بمختلف أنواعها؟

وماهي علاقة علماء عائلة قدورة بالسلطة العثمانية في الجزائر؟

المنهج المتبع

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة كان المنهج التحليلي الوصفي هو دليلنا طيلة رحلة البحث هذه، من خلال تصورنا ورؤيتنا للوقائع التي عبرت عنها مختلف المؤلفات التي تناولت بيت عائلة قدورة العلمية، في مؤلفاتهم، بالإضافة إل قراءة المجريات المتغيرة في حياة المجتمع الجزائري، خلال الفترة العثمانية للتعبير عن ظاهرة البيوتات العلمية خلال الفترة العثمانية بالرغم من أنّ تاريخ ظهورها يرجع إلى فترة أقدم وهي الفترة الوسيطة.

كما أنّ فترة الوجود العثماني في الجزائر، تمثل ظاهرة اجتماعية وتاريخية قابلة للدراسة وفق منهج يصف ويحلل الظواهر الاجتماعية، وهذا المبدأ ذاته، قابل للتعميم على جميع الفترات التي أعقبت الوجود العثماني، بما في ذلك مرحلة الاستعمار والحياة الثقافية المعاصرة.

الدراسات السابقة

لا بد من الاعتراف بأن معرفتنا بالمجتمع الجزائري خلال العصر العثماني مجزأة ومحدودة للغاية. فالمصادر المحلية - العربية أو التركية - نادرة، وغالبًا ما تكون غير كافية لتزويدنا بسرد كمي ونوعي لتاريخ هذه الفترة الطويلة، ولا تزال العديد من الجوانب المختلفة في تاريخنا غامضة، في الواقع، لموضوع دراستنا فإنّ أهمّ الدراسات التي اعتمدنا عليها هو المقال الموسوم ب: عائلة قدورة التونسية بالجزائر خلال العهد العثماني من سلطان العلم إلى سيف الدولة للمؤلف عباس كحول وحمزة بوقدوم، وقد كان هو مرجعيتنا الأساسية طيلة مدة البحث إذ تطرق المؤلفان من خلاله إلى مختلف أفراد الأسرة العالمية، بالإضافة إلى المناصب التي تقلدوها، بالإضافة إلى أنّ الموضوع قد تمّ التطرق إليه في شكل رسالة ماستر قدّمها كل

من: كريمة بومناد ومنال موتاجر تحت عنوان: المفتي سعيد قدورة وجهوده الثقافية خلال
القرن 17م، تحت إشراف الأستاذة الدكتورة نادية زروق.

نقد وتقييم أهم المصادر والمراجع:

من بين المصادر التي اعتمدنا عليها كتاب التراجم والسير صفوة من انتشر من صلحاء القرن الحادي عشر لمحمد بن الحاج بن محمد بن عبد الله الصغير الإفرائي: يتناول هذا الكتاب سيرة صلحاء القرن الحادي عشر هجري، ويوثق أخبارهم وأحوالهم، أفادنا في الترجمة لسعيد بن قدورة التونسي بالإضافة إلى أنه يعتبر مرجع مهم في الكتابة عن الحياة الثقافية والاجتماعية خلال هذه الفترة.

كتاب منشور الهداية في كشف حال من إدعى العلم والولاية لعبد الكريم الفكون: باعتباره سليل أسرة علمية وابن أحد أشهر البيوتات بقسنطينة فقد قدم لنا معلومات جد مهمة حول الأوضاع الثقافية والاجتماعية عن الجزائر خلال الفترة العثمانية، كما أفادنا بخصوص معلومات مهمة فيما يخص العالم أبو عثمان سعيد بن إبراهيم الملقب بقدورة.

من أهم الدراسات التي اعتمدنا عليها في بحثنا كتاب تاريخ الجزائر الثقافي لأبو القاسم سعد الله، سجل فيه السيرة الذاتية لكل علماء عائلة قدورة راعى فيها مؤرخنا عدة عوامل منها عامل الفترة التي ألف فيها الكاتب مؤلفاته، وهي فترة استقلال الجزائر، التي تمثل محاولة الى الرجوع إلى الذات، وتقييم المشاريع التي تسهم في بناء المجتمع الذي تعرض لكثير من التشويه في حقبة الاستعمار والعامل الثاني هو الحقب التاريخية التي وصفها بحثه، وهي فترة طويلة يحاول المؤرخ أن يجمع مكونات الهوية الوطنية بالرجوع إلى الماضي، هذان العاملان لهما أثرهما البالغ في اعتماد المؤرخ على مبادئ الدراسات الثقافية وأسس النقد الثقافي، في قراءته للوثائق.

عائشة غطاس، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1830-1700 مقارنة اجتماعية

- اقتصادية المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر و الإشهار، الرويبية، الجزائر:

عالجت من خلاله أحد أشكال التنظيم الاجتماعي لسكان المدن وهو التنظيم الحرفي، وهو من الكتب المهمة لاعتماد صاحبه بالدرجة الأولى على الوثائق المحلية وعلى وجه

التحديد سجلات المحاكم الشرعية ودفاتر التركات الصادرة عن مؤسسة بيت المال. وتذهب الدكتور غطاس في مقدمتها إلى أن الهدف المتوخى من هذه الدراسة هو البحث عن القوى الاقتصادية والاجتماعية الفاعلة في مدينة الجزائر من خلال دراسة واقع التنظيمات الحرفية والمهنية التي كانت تسمى وقتئذ بالجماعات الحرفية.

خطة الموضوع:

ليكون الموضوع منظم في شكل جيد قمنا باعتماد خطة بحث تشمل مقدمة وخاتمة وثلاثة فصول مقسمة إلى مباحث كما يلي:

تناولنا في الفصل الأول الأوضاع الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني وقسم الى مبحثين هما: المبحث الأول تطرقنا فيه الى المؤسسات الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني وتطرقنا فيه الى المساجد والزوايا والوقف ودوره في تمويل المؤسسات الثقافية، أما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه الحركة العلمية وتطورها في الجزائر خلال العهد العثماني، وتناولنا فيه الأسر العلمية إضافة الى المناصب الوظيفية كالإفتاء والقضاء والتدريس.

أما الفصل الثاني فتناولنا فيه أسرة آل قدورة ومكانتها العلمية وتم تقسيمه الى مبحثين هما: المبحث الأول تناولنا فيه أسرة آل قدورة كقراءة تاريخية في النشأة وتطرقنا فيه الى الأصل والنشأة وأهم علماءها والإرث العلمي للأسرة، أما المبحث الثاني تطرقنا فيه الى المناصب السلطانية والمكانة العلمية لأسرة آل قدورة في الجزائر خلال العهد العثماني.

أما الفصل الثالث فقد تطرقنا فيه الى آل قدورة واسهاماتها ودورها الثقافي وتم تقسيمه الى مبحثين هما: المبحث الأول تناولنا فيه تطوير مؤسسة الأوقاف لدى الجامع الكبير وتناولنا فيه تشييد زاوية الجامع الكبير وبناء المرافق العامة للجامع الكبير، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه المساهمة في حركة التأليف الثقافي، وتطرقنا فيه الى العلوم النقلية والعلوم العقلية. ثم أخيرا خاتمة الموضوع.

صعوبات البحث

من بين الصعوبات التي واجهتنا في انجاز هذا الموضوع قلة الدراسات المتخصصة في الحياة الإجتماعية بالجزائر العثمانية، فمعظم المؤرخين اهتموا بدراسة الجانب السياسي والعسكري، بالإضافة إلى صعوبة التحرر من الإعتماد على المراجع الفرنسية التي أرخت لتاريخ الجزائر العثماني، كما لا ننسى بعض الصعوبات الشخصية وهي مشكلة التنقل بين البيت والمكتبة للحصول على بعض المراجع.

الفصل الأول

الأوضاع الثقافية في الجزائر العثمانية

الفصل الأول: الأوضاع الثقافية في الجزائر العثمانية

لقد تنوعت الجزائر بثناء أشكال وزخارف العناصر المعمارية والهندسة المعمارية في العمارة الإسلامية خاصة منها العثمانية، إذ خضع العديد من هذه المساجد التاريخية للعمل، عولجت من خلالها العمارة الإسلامية التي تجلت في المباني مثل المساجد التي اعتمدت بقوة على القيم الجمالية للأشكال المعمارية والاجتماعية والاستخدامية والوظيفية.

المبحث الأول: المؤسسات الثقافية في الجزائر العثمانية

اقتصرت المؤسسات الثقافية في العهد العثماني على المساجد والمدارس الدينية والزوايا والكتاتيب، وكان معظمها للتعليم والتعلم، إذ تولت هذه المعدات دور الجامعة اليوم، والمدرسة الثانوية والكلية والمدرسة الابتدائية، لم تعرف الجزائر خلال هذه الفترة لا مسرحاً ولا صحافة إلا خلال الحقبة الاستعمارية، إلا أن الأتراك أولوا أهمية كبيرة لبناء هذه المؤسسات بشكل خاص في عهد صلاح بك الذي أنفق ميزانية كبيرة، وخصص لها الكثير من أراضي الوقف¹.

المطلب الأول: المساجد

شهدت عمارة المساجد في الجزائر مراحل من التغيير بسبب تعاقب الحضارات والسلالات المختلفة، تمثلت في مجموع الإضافة أو الحذف وحتى الإلهام ، ويعدّ العصر العثماني المثال الحي حيث قدم العثمانيون أسلوباً جديداً يختلف عن الطراز الإسلامي والأساليب الأخرى الموجودة، وهو ما زال حاضراً بشكل كبير في المساجد التاريخية الجزائرية الموجودة إلى يومنا هذا

¹ أكمل الدين إحسان أوغلو، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، تر، صالح سعادوي، ج2، منشورات مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، اسطنبول، 1999، ص689-695.

تتكون المساجد العثمانية عموماً من قاعة ضخمة مقببة مبطنة وفناء في الهواء الطلق محاط بأروقة ويحيط به من زواياه اثنان إلى أربعة مآذن، كما هو الحال في غرف المساجد الفارسية، لا يتم قطع أعمدة المساحة الداخلية¹.

مع مرور الوقت وبسبب تطور المجتمع الإسلامي، حدثت تعديلات لتصميم مبنى المسجد شملت مايلي:

- ابتكار المحراب لتحديد اتجاه القبلة،
- استخدام الإضاءة الطبيعية من خلال النوافذ، والفناء المحاط بأربعة إيوانات القبلة.
- كانت هناك أيضاً ملاحق؛ مكتبة، مطبخ، مدرسة، غرف الطلاب، غرف للمعلمين،...
- تؤثر التغييرات أيضاً على الزخرفة حيث يمكننا أن نجد الزخارف الزهرية أو الهندسية أو كليهما، تضاعفت القباب، وتطورت المئذنة، واكتسبت الارتفاع، وحتى مواد البناء تطورت.

في البداية كان تخطيط المساجد يتلخص في مسجد واحد يسمى جامع والذي يقع في وسط المدينة، وترمز إلى مبدأ وحدة المجموعة، بحسب تعاليم الإسلام، فضلاً عن المكانة المركزية التي يحتلها الدين.

وحتى بالنسبة للمجتمعات الموجودة مسبقاً، تم نقل المركز الحضري من السوق إلى المسجد، الذي أعطى التخطيط الحضري المعاد هيكلته، للمدن المؤسسة حديثاً، حيث يبدأ التخطيط بالمسجد في الوسط، ثم حول المباني².

¹ حسين مؤنس، المساجد، عالم المعرفة، الكويت، 1989، ص28.

² خيرة بن بلة، العمارة الدينية بالجزائر خلال العهد العثماني -بين الطراز المحلي والتأثيرات العثمانية-، دراسات في آثار الوطن العربي، العدد14، ص1109.

وظيفتها الرئيسية ممارسة الصلاة وتعليم القرآن الكريم، والمساجد انقسمت في العهد العثماني من حيث نشأتها وأدوارها إلى عدة أقسام منها: المساجد التي أسسها الخلفاء والأمراء والولاة وصنعوها

في جزء من عمل قيادتهم الإسلامية إما المجد أو كسب تعاطف المسلمين من الرعية مثل مسجد ابن مروان وصالح باي في عنابة وصالح باي في قسنطينة والجامع الكبير بقسنطينة¹.

وجزاء آخر أسسه الأثرياء باسم مسجد سيدي الأخضر الكتاني (قسنطينة) سيدي عبد الرحمان الثعالبي (الجزائر)، سيدي الهواري (وهران) ليشمل القسم الثالث المجموعات الاجتماعية والمنظمات الدينية التي تتدرج ضمن صدقات مختلف الفئات الاجتماعية وهو من أكثر مساجد الجزائر.

الجامع الجديد بالجزائر: المسجد الجديد (جامع الجديد) يسمى "المسجد الصغير" أو "مسجد الأسماك"، عمل بفتاوى المذهب الحنفي. تم بناؤه عام 1660 في عهد الأتراك (على يد الداوي مصطفى باشا²) على الطراز العثماني، في موقع مدرسة بو عنان بموقع القصبه السفلى ويهدف هذا الاختيار للموقع إلى دمج المسجد الجديد في المركز الروحي والسياسي والإقتصادي للمدينة³.

¹ المرجع نفسه، ص1110.

² يعتبر الداوي مصطفى باشا (1798-1805) من أكثر دايات الجزائر الذين عرف عهدهم أحداثا متميزة، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، كما أن شخصيته يكتنفها الكثير من التناقض والغموض، وهذا ما جعل العديد من الكتابات التي أرخت له ولعهده يشوبها كثير من التناقض، فبعضها يمجده عصره وأعماله في حين أن بعضها الآخر يعتبره مجرد العوبة في يد جماعة من اليهود استغلته الخدمة مصالحها، مما جعل نهايته تكون مأساوية بعدما اغتيل رفقة اليهودي بكري، بعد وفاة الداوي حسن (1791-1798) يوم (14) ماي 1798، عرض عليه المنصب لكنه رفض توليه بشدة، ربما لعدم توفره على خبرة في تسيير شؤون الحكم، فحسب بعض المصادر عمل مصطفى فحاما ثم كناسا قبل أن يعين خزانجا، للمزيد من المعلومات ينظر، محمد بوشنافي، الداوي مصطفى باشا وعصر (1798-1805)، عصور الجديدة، العدد 7-8، 2013، ص159.

³ عبد القادر دحدوح، المعالم الأثرية الإسلامية بمدينة قسنطينة خلال الفترة العثمانية، قسنطينة عاصمة الثقافة العربية، 2015، ص76.

مخطط هذا المسجد بازيليكى، ويتميز ببلاطاته الثلاث المتعامدة مع جداره وتتقاطع القبة مع خمسة فتحات، أما البلاطات الجانبية فهي مظلة عليه مغطاة بالقباب والمدرجات المسطحة التي تعلوها أقواس الدير المضاءة عند قاعدتها، أما مادة البناء فهي تشمل الحجر والرخام والطوب والجص. أما الديكور الداخلي فهو مصنوع من السيراميك والخشب المنحوت والمطلي¹.

مسجد سيدي عبد الرحمن الثعالبي:

يقع مسجد سيدي عبد الرحمن الثعالبي في القصبة (المدينة القديمة) بالجزائر العاصمة. يعود تاريخ بنائه إلى القرن السابع عشر الميلادي، وتحديداً إلى عام 1631 ميلادي. يتألف هذا الصرح من مسجد وضريح صغير يعلوه قبتان بيضاوان. بُنيت القبتان على الطراز المغربي، وتحيط بهما نوافذ قرب قواعدهما لإدخال الضوء. تُدخل القبة الكبرى الضوء إلى المسجد، بينما تقع القبة الصغرى فوق قبر الولي سيدي عبد الرحمن الثعالبي. كان عبد الرحمن الثعالبي مُفسِّراً وفقهياً مالِكياً، ومتصوفاً، وخطيباً على طريقة المذهب الأشعري السني. وكان من أبرز علماء عصره في شمال إفريقيا في علم تفسير القرآن. ذاع صيته، وتزايد عدد أتباعه حتى أصبح رمزاً لمدينة الجزائر².

وتتميز المساجد العثمانية بما يلي:

- يحافظ المخطط على الفناء المحاط بأروقة مغطاة بقباب صغيرة.
- قبة كبيرة على صحن واحد تسمح بمساحات داخلية واسعة بدون أعمدة.
- تصبح قاعة الصلاة الواسعة والمرتفعة حجماً كبيراً توحد قبة قوية مركزي مدعوم بنظام أنصاف القباب والأزواج.
- يحدث تأثير الهرم بسبب طبقات القباب وأنصاف القباب

¹ عبد القادر دحدوح، المرجع السابق، ص 77-78.

² بعارسية صباح، مكانة شخصية الشيخ عبد الرحمن الثعالبي في العهد العثماني، أستاذة محاضرة بجامعة خميس مليانة، ص 75.

- استخدام الحجر الجاف والطوب
- تتميز المآذن بشكلها النحيل والمدبب بسقفها في مخروط.
- المقرنصات: تستخدم في تقاطع القبة مع قاعدتها المربعة¹
- وكذلك بالنسبة لمشكاة المحراب.
- الحفر في جدران طبلية الأذن وأصداف القباب من خلال النوافذ تزويد المساحة الداخلية بإضاءة منتشرة ومتجانسة

وفي الأخير نستنتج أن الجزائر شهدت خلال العهد العثماني تحولا كبيرا جدا في العمارة الإسلامية للمساجد حيث جلب العثمانيون أسلوبا جديدا يختلف عن الأنماط الأخرى التي كانت موجودة من قبل وهو ما زال حاضرا بكثرة في المساجد ووجد أن الجزائر تتمتع بتراث معماري إسلامي يتميز بغناه والتنوع الذي هو شاهد على أصالة هذا الفن ووجدناه أيضا أن الإمبراطورية العثمانية تترك في الجزائر تراثا سياديا يجب الحفاظ عليه والذي يمكن أن يكون أجمل مثال للإلهام المستقبلي للمهندسين المعماريين الجزائريين.

المطلب الثاني: الزوايا

تعد الزاوية من أهم المؤسسات الدينية التي ساهمت في تنشيط الحركة الصوفية في الجزائر خلال العهد العثماني. وقد اتسمت هذه الفترة بهيمنة روح التصوف والزهد على جميع مناحي الحياة. سنحاول في هذا البحث تسليط الضوء على الأبعاد الروحية والثقافية والفنية للتصوف خلال العهد العثماني في الجزائر. ويوضح تاريخ الزوايا والتصوف خلال القرنين السادس عشر والثامن عشر الميلاديين مزايا ووظائف المراكز الصوفية في مختلف مناطق البلاد.

¹ المقرنصات عنصر معماري تزييني ابتكره المعماريون المسلمون قبل القرن العاشر ميلادي، يتألف من وحدات ذات سطوح مقعرة تتراكب بحيث تبرز كل طبقة عن الطبقة التي تحتها لتخلق سطحا غنيا يتغير في الإتجاهات الثلاثة للفرغ، ينظر، مأمون لطفي الصقال، إعادة إنشاء المقرنصات في العمارة العربية الإسلامية باستخدام نظرية عائلة المقرنصات، الندوة العالمية لحماية حلب القديمة، 1983، ص2.

تناول العديد من المؤلفين التطور التدريجي للزوايا في الجزائر العثمانية وإدارة هذه المؤسسة في البلاد ومدى نفوذها، في دعوة القراصنة الأتراك لمواجهة تهديدات الاسترداد المسيحي حتى على المدن الساحلية الجزائرية، من بينهم الباحث الأستاذ عبد القادر دحدوح، الذي أكد على تمسكهم بالسلطة العثمانية التي تأسست في المنطقة، وكيف أصبح المرابطون وهم شيوخ الزوايا، مستغلين ضعف نفوذ سلطة الباي في المناطق الريفية، وسطاء لا غنى عنهم بينها وبين السكان. وهكذا، اتسمت فترة الهيمنة التركية بتعزيز حضور المرابطين وثروتهم، وتأسيس العديد من الزوايا¹.

مثلا في جنوب غرب الجزائر، لعب البُعد الثقافي دورًا هامًا لعدة قرون، معتمداً على شبكة من الزوايا التي تُقدّم خدمات تعليمية وتربوية وهي بهذا تُشكّل الفضاء الذي يُولد الحراك الثقافي على المستوى المحلي والإقليمي والذي اتخذ أشكالا عديدة.

وبالاعتماد على شبكات المرابطين التي تطورت منذ القرن السادس عشر وبلغت ذروتها منذ القرن السادس عشر وبشكل ملموس، تضاعف عدد أتباع هذه الحركة في جنوب غرب الجزائر. كانت توات وغورارة، مهد الشرفه والمرابطين، واللذان كانتا في السابق ملتقى طرق للقوافل القادمة من جنوب الصحراء الكبرى، تعجّان بالزوايا المخصصة لاستقبال الأجانب العابرين لهذه الأراضي. إن وجود عدد كبير من الشرفاء في توات، وعدد كبير من البربر الذين تبوّوا الحركة المرابطية في غورارة، وضعهم في قلب هذه الحركة².

ساهم هذا النفوذ الزوايا في تحكيم حركة المرور الصحراوية، واتباع هذه الحركة أو تلك، التزمت القبائل البدوية، كسكان الواحات، بحماية القوافل التجارية التي سبق لشيخها أن منحها بركته. كان القوافل مدينين لمرابطي هذه المنطقة الصحراوية بسلامة قوافلهم، وبازدهار

¹ عبد القادر دحدوح، الزوايا بالجزائر خلال العهد العثماني، دراسات في آثار الوطن العربي، العدد 19، ص 1169-1170.

² نور الدين أولاد بوجمعة، محمد مكلي، الطرق الصوفية بالجنوب الغربي خلال العهد العثماني -الطريقة الشيعية أنونجا-، مجلة الساور للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد 9، العدد 1، 2023، ص 36.

تجارتهم بفضل بركة الشيخ. لذا، كان البُعد الديني حاضراً بقوة في التبادلات التجارية، ولم يقتصر دوره على التأثير على أتباع الزاوية وتعبئتهم فحسب، بل امتد إلى الشبكة العرقية أيضاً. وهكذا، كانت طرق التجارة تُحدد في البداية من خلال المعطيات الجغرافية والسياسية، وكذلك من خلال السلطة الدينية التي وضعت بعض القوافل تحت حمايتها، فاشتهر منها خلال هذه الفترة زاوية: زاوية أدرار، رقان، تميمون¹.

أما في مدينة الجزائر فكانت زاوية سيدي محمد الشريف الزهار وهو سليل أسرة عريقة بالمدينة تقع بملتقى الطرق في منطقة الجبل قرب جامع صفر، بمساحة تبلغ 251م مربع، ضمت العديد من المراحيز والميضات، وأماكن الوضوء، وغرف ذات شكل مربع يتخللها ضريح الولي محمد الشريف الزهار، ويوجد بالقرب منها مسجد تابع لها عرف بوظائفه المتعددة على شكل مستطيل، له بيت صلاة وأربع بلاطات أما المأذنة فتوجد على يمين المحراب ومن الناحية الغربية للمسجد صمم الصحن الذي أخذ مساحة مستطيلة متواضعة مقارنة ببقية أجزاء المسجد².

المطلب الثالث: الوقف ودوره في تمويل المؤسسات الثقافية.

في العالم الإسلامي، الوقف أو الحبوس هو تبرع دائم من قبل فرد لعمل ذي منفعة عامة أو تقية أو خيرية، وبالتالي تصبح الممتلكات الممنوحة في حق الانتفاع غير قابلة للتحويل³. وقد تناولت الأبحاث المتعلقة بالإسلامولوجيا معنى هذا الإجراء وأهميته، أولاً من وجهة نظر الشريعة الإسلامية، ثم من الزاوية الضيقة للتخطيط الحضري الإسلامي بشكل عام، وقد اتفقت هذه الدراسات على اعتباره من أهم الأعمال والتي كثيراً ما لجأ إليها المجتمع

¹ مجدوب موساوي، الزوايا والطرق الصوفية بالصحراء الجزائرية عند لويس رين، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية، المجلد 3، العدد 1، 2020، ص 302-303.

² خليل وهيب، أضرحة وزوايا مدينة الجزائر خلال الفترة العثمانية (جرد وإحصاء)، ص 47-48.

³ سليمان بن عبد الله أبا خليل، الوقف في الشريعة الإسلامية حكمه وحكمته وأبعاده الدينية والإجتماعية جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية-الرياض، 2008، ص 9.

المسلم وبالتالي، واحتلت العقارات التي تتدرج ضمن هذه الفئة مكاناً منفصلاً وكان عليها أن تتطلب إدارة مجتمعية محددة كشرط أساسي لاستدامتها.

وفيما يتعلق بالفقه الإسلامي، فإن الحبوس يتوافق مع أساس غير قابل للتصرف لصالح الأعمال التقية أو أعمال المنفعة العامة ومع ذلك، فإن الطقوس المختلفة تعترف بحالات إستثنائية فعند ابن مالك وأبي حنيفة، يبقى العقار مثلاً ملكاً للواهب وورثته، لكن لا يجوز لهم التصرف فيه وعلى النقيض من ذلك، يرى ابن حنبل أن الملكية يجب أن تعود إلى المستفيدين من المؤسسة، ومع ذلك، باعتبارها مؤسسة اجتماعية صقلتها القرون وتكيفت مع الاحتياجات والمصالح الحقيقية للمشرعين، يمكنها أن تقدم إطاراً¹.

قانونياً مناسب لحماية النفس من المصادرة والاستيلاء، من بين أمور أخرى، من قبل السلطة المركزية العثمانية، المعروفة بأهدافها التقديرية، كما أدى إنشاء الحبوس إلى التحايل على قوانين الميراث التي يفرضها الدين، وبالتالي ضمان انتقال العقارات أو الأراضي في أيدي المستفيدين الذين تم اختيارهم بشكل تعسفي².

ما يقرب من 300 سجل من بايليك وبيت المال، تجمع بين المجموعتين الأرشييفيتين اللتين درستهما الباحثة سامية شرقي 1981 و1991 وتغطي إلى حد كبير الفترة العثمانية بأكملها (من 1005هـ / 1596-1597 إلى 1272هـ / 1855-) وتحتوي على معلومات عن وقف الحمامات وتوجد الأخيرة في وثائق مؤسسة الوقف نفسها وفي المستندات المحاسبية والمخزونات والمعاملات المختلفة، وقد ثبت أن التحليل المنهجي لسجلات أعمال ومعاملات الوقف، والتحليل الدوري (كل 10 سنوات) للسجلات المحاسبية والمخزونية ضروري وأساسي

¹ عرابة فاتح، ماهية الوقف عند المذاهب الأربعة وأثر الخلاف فيه، مجلة الثقافة الإسلامية، المجلد 16، العدد 1، 2022، ص 136-137.

² Samia chergui, le waqf et l'urbanisation d'alger à l'époque ottomane, *Insaniyat*, 44-45, 2009, p21-32.

لجمع المواد اللازمة لدراسة الوقف وإدارة الحمامات¹ تم تجميع البيانات المتحصل عليها في 70 سجلاً موزعة على كامل الفترة العثمانية على النحو التالي: 33 سجلاً محاسبياً، و25 جرداً، و11 ملخصاً لأعمال الوقف، وسجلاً واحداً للمعاملات (عملية الشراء والبيع)

أما فيما يتعلق بمجموعة المحاكم الشرعية فإن تحقيقاتنا لم تتناولها إلا بشكل جزئي لكثرة القطع التي تحتويها ونقص جردها العام الذي لا يحدد طبيعة المباني التي تغطيها الوثائق المعنية لم يتم تحليل سوى أربع قطع تتعلق بحمامات المدينة وتتمثل في وثائق الوقف الأصلية لأربعة من أهم الحمامات في مدينة الجزائر مثلاً².

تقع معظم الحمامات التي بنيت خلال القرن السادس عشر في المدينة السفلى. وقد نشأوا على يد السادة الجدد للمدينة المحيطة بدار السلطان في المنطقة الإدارية السياسية للجانينة - كتشاوة أربعة منها هي من أعمال أول وأشهر ملوك الوصاية: حسن باشا ابن خير الدين بربروس عام 1550 (هـ-15)، محمد باشا عام 1567 (هـ-16)، وأخيراً خضر باشا بين عامي 1589 و1596 في المدينة العليا، تم بناء حمام واحد فقط خلال القرن السادس عشر: وهو حمام ابن الأزهر (هـ-39) الذي أنشئ حوالي 1576-1577 في شارع بورت نوف بالقرب من البوابة الجديدة لباب الجديد التي أنشأها الأتراك في نفس الوقت الذي يتم فيه توسيع المناطق السكنية في القطاع الغربي أسفل القلعة³.

- الحبوس:

الوقف هو وقف إسلامي مخصص لمصلحة المجتمع أو الأفراد أو أفراد الأسرة أو أي مستفيد آخر لا تحرمه الشريعة على مدار التاريخ الإسلامي، كانت أماكن العبادة الدينية،

¹ Ibid, p21-36.

² Nacer dinne saidouni, le waqf en algérie à l'époque ottomane, xvii siècle, kuwait, 2009, p36-37.

³ عليوان أسعيد، أوقاف الجزائر في العهد العثماني ومساهماتها الاجتماعية والثقافية، مجلة الإحياء، العدد 11، ص 301.

على سبيل المثال المساجد، ولكن أيضاً المدارس والجامعات والمستشفيات والآبار العامة وحتى البنية الأساسية مثل الطرق،

والأمر الأكثر أهمية هو أن أصول الوقف كانت مفيدة في توفير صمامات الأمان الاجتماعية والاقتصادية من خلال دورها في تعزيز الدين والتعليم والمأوى والصحة والأمن الغذائي والتحول الريفي الحضري. وفي القرن العاشر، كان الوقف وسيلة فعالة لتمويل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات الإسلامية، مثل الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

لقد وجد أن نظام الوقف بصفة عامة، ومؤسسات الوقف بصفة خاصة، قد لعبت دوراً هاماً في حياة المجتمع، حيث توفر الأوقاف مناصب ووظائف مهمة، حتى خارج المجال الديني.

هذا فضلاً عن مساهمتها في مساعدة الفقراء والمحتاجين وتخفيف أعبائهم داخل الدولة وخارجها، مثل أوقاف الحرمين الشريفين، وترقية التعليم، وتوفير الخدمة العامة، وإصلاح الطرق، والإنفاق على الحصون، وغير ذلك¹.

وقبل الشروع في تحليل التركيبة المؤسسية وتطور قطاع الوقف في الجزائر آنذاك، لا بد من الإشارة إلى أهمية التعايش المذهبي بين المفهوم الحنفي للإسلام الذي تبنته السلطة المركزية التي تولت مسؤولية قضايا السياسة الشرعية والعقائدية، والمفهوم المالكي الذي تولى الشؤون المحلية وهذا يؤكد التعايش المذهبي، ووفقاً للدراسات والوثائق المتعلقة بالأوقاف في الأرشيف (الأرشيف المضبوط في مؤسسة آكس أون بروفانس بفرنسا)، والتي تنص على أن كثيراً من الجزائريين وضعوا أوقافهم على أساس المفهوم الحنفي نظراً لديناميكيته ومرونته².

¹ محمد صالح، دور الوقف في الحركة الثقافية بالجزائر أواخر العهد العثماني وموقف الإحتلال الفرنسي منه، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية، المجلد 3، العدد 2، 2020، ص 241.

² عائشة غطاس، سجلات المحاكم الشرعية وأهميتها في دراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي بمجتمع مدينة الجزائر-العهد العثماني، إنسانيات، العدد 3، 1997، ص 69-89.

وكان لهذا التباين المذهبي والتشريعي آثار على إنشاء المؤسسات وإدارتها؛ ومن أهم مسائل الخلاف في الوقف عند الحنفية والحبوس عند المالكية، شروط الوقف، ومسألة الاستبدال وغير ذلك، وفي إطار التعايش بين المذهبين، أُسندت مهمة الأوقاف القضائية إلى المجلس العلمي، الذي نظم اجتماعاً كل يوم خميس لدراسة شروط الأوقاف، حيث ضم علماء من المذهبين، ويمكن تلخيص وظيفة هذا المجلس الإداري على النحو التالي:

- تحصيل إيرادات الوقف وتوزيعها على مستحقيها وفقاً لشروط الواقف.

- إصدار الأحكام الشرعية في المعاملات المختلفة المتعلقة بالوقف¹.

كانت أملاك الوقف تدار بواسطة موظفين يطلق عليهم الأوصياء، تعينهم السلطات العمومية ممثلة في الباشا أو سلطة قضائية ممثلة في المفتي، وكان اختيار هؤلاء الموظفين يتم حسب السمعة الاجتماعية للشخص من حيث تقواه أو نسبه. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التعيين لم يكن دائماً حيث يمكن إلغاؤه في حالة سوء الإدارة أو الإهمال، وكان الأوصياء يختلفون في مسؤولياتهم وفقاً لأهمية مؤسسة الوقف الموكلة إليهم، من حيث عدد الأملاك. على سبيل المثال، كانت مؤسسة أوقاف الحرمين الشريفين هي الأكبر في الجزائر في ذلك الوقت، لذلك كان ناظرها يعتبر أعلى موظف إداري في مدينة الجزائر. كانت وظيفة هؤلاء، ومن بين مهام الأمناء إصلاح وصيانة ممتلكات الوقف، ودفع أجور العمال، وجمع عائدات هذه الممتلكات².

تميزت فترة حكم الدولة العثمانية في الجزائر بانتشار ونمو سريع للأوقاف في مختلف أنحاء البلاد، من نهاية القرن الخامس عشر حتى بداية القرن التاسع عشر وشكلت الممتلكات الزراعية في المناطق الحضرية نسبة كبيرة من الأوقاف منذ أواخر القرن الثامن عشر³ وفي

¹ بوسعيد عبد الرحمن، الأوقاف والتنمية الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، في إطار المدرسة الدكتوراية - الدين والمجتمع - كلية العلوم الاجتماعية، قسم الفلسفة جامعة وهران، 2011-2012، ص28-34.

² ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية، دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان، 2001، ص283.

³ المرجع السابق، ص280.

عام 1750، زادت عقود الأوقاف اثني عشر ضعفاً مقارنة بعام 1600، مما يجعل هذه الفترة واحدة من أهم الفترات من حيث العدد الكبير للأوقاف في الجزائر بالإضافة إلى ذلك، خلال هذه الفترة، تم تطوير وتوسيع وعاء الأوقاف الاقتصادية لتشمل الممتلكات والأراضي الزراعية والمحلات التجارية والفنادق وأفران الخبز وما إلى ذلك، وانتشرت الأوقاف في الجزائر في ظل الدولة العثمانية إلى العديد من الجمعيات الخيرية، والتي كانت دينية بطبيعتها وقانونية في شخصيتها وتديرها جهات خاصة وفيما يلي أهم المؤسسات التي كانت تتولى إدارة الأوقاف في الدولة العثمانية الجزائرية:

- أوقاف الحرمين الشريفين:

تعتبر هذه المؤسسة من حيث نشأتها أقدم مؤسسة وقفية في الجزائر، حيث تأسست قبل الحكم العثماني، وكانت عائدات أوقافها تؤول إلى فقراء مكة والمدينة، تارة برأ بقوافل الحجاج وتارة بحراً في سفن المسلمين أو المسيحيين، وذلك في بداية كل عامين، حيث تصل إلى الوكالة الجزائرية بالإسكندرية، ومنها إلى الحرمين الشريفين وقد نالت مؤسسة الحرمين الشريفين أكبر قدر من الأوقاف في الجزائر، وذلك لما للحرمين الشريفين من مكانة عالية في نفوس الجزائريين، الذين وقفوا على ذلك كثيراً من أملاكهم، الأمر الذي وضعها في مقدمة المؤسسات الخيرية من حيث عدد الأوقاف التابعة لها، والأعمال الخيرية التي قدمتها كإعانات لأهل الحرمين الشريفين المقيمين في الجزائر أو المارين عبرها. وفي الوقت نفسه، كانت هذه المؤسسة مسؤولة عن الإنفاق على ثلاثة مساجد أخرى في مدينة الجزائر، حيث كانت تشرف وتدير حوالي ثلاثة أرباع مجموع الأوقاف الدينية¹.

وقد أشارت بعض التقارير الفرنسية إلى أن أوقاف الحرمين الشريفين تعود إلى السنوات الأولى للاحتلال على سبيل المثال، ذكر تقرير "جنتي دو بوسي" أن أوقاف الحرمين

¹ دريدي وفاء، مؤسسة أوقاف الحرمين الشريفين بالجزائر ودورها في خدمة المجتمع الجزائري ومجمعي مكة والمدينة، مجلة تجسير للأبحاث والدراسات متعددة التخصصات، المجلد 3، العدد 1، 2023، ص 77.

الشريفين تقدر بنحو 1373 عقاراً و70 قطعة أرض.20 وعلاوة على ذلك، ذكر القنصل الفرنسي "فاليرد" أن جميع منازل الجزائر والأراضي المحيطة بها تابعة لمؤسسة الحرمين الشريفين وبالتالي، فقد أكد أن أوقاف الحرمين الشريفين استحوذت على الجزء الأكبر من الأوقاف خارج مدينة الجزائر.

- أوقاف المسجد الأعظم:

وقد اشتهر هذا المسجد بدور مهم في العهد العثماني قضائياً ودينياً وتربوياً واجتماعياً وسياسياً، حتى إنه غطى أنشطة جميع المساجد الأخرى التي بناها الولاة العثمانيون، والتي تجاوزت أكثر من 100 مسجد في أواخر القرن السادس عشر وتجدر الإشارة إلى أن إدارة المسجد الكبير كانت مستقلة، وكانت عائدات إيجارات أوقافه تساعد كثيراً في أداء وتمويل وظائف وأنشطة متعددة. فقد ورد في تقارير فرنسية أن أوقاف المسجد الكبير كانت تحتوي على: 125 منزلاً، و39 محلاً تجارياً، و3 أفران، و19 بستاناً، و107 مداخل أخرى من مصادر مختلفة وكانت عائدات هذه الأوقاف تقيد وتساعد مجموعة كبيرة من الناس تتكون في الغالب من 19 إماماً، و18 مدرساً، و08 مؤذنين، وهكذا علاوة على ذلك، تم إنفاق الإيرادات على الصيانة وتشغيل الخدمات، بينما تم توجيه الفائض لإنشاء المدارس الإسلامية والمساجد وغيره¹.

- مؤسسة الأوقاف الحنفية بسبل الخيرات

هذه المؤسسة الوقفية ذات الغرض الخيري كانت مرتبطة بالمذهب الحنفي في الجزائر أسسها شعبان خوجة سنة 1590م، وكانت تهدف إلى تمويل المشاريع العامة مثل إصلاح الطرق وقنوات الري ومساعدة الضحايا وذوي الإعاقة وبناء المساجد والمعاهد العلمية وشراء الكتب ووقفها على طالبي المعرفة وفي الوقت نفسه، كانت هذه المؤسسة مسؤولة عن إدارة

¹ لزهاري تريك، معاوضة أوقاف الجامع الأعظم بمدينة الجزائر بين المذهبين المالكي والحنفي، مجلة آفاق علمية، المجلد 10، العدد 1، 2018، ص 88-89.

وصيانة 8 مساجد بما في ذلك المسجد الأكثر شهرة المسمى "المسجد الجديد"، وعلاوة على ذلك، كانت المنظمة تتألف من

أعضاء، من بينهم 8 مستشارين إداريين منتخبين، وناظر مؤسسة الوقف، والمكتب الذي ينظم عقود المؤسسة، بالإضافة إلى الأمناء، والكتاب الذين كانوا جميعًا من العلماء غالبًا، وكذلك

الشاويش (عامل الصيانة) الذين أشرفوا على حماية مباني هذه المؤسسة وتسهيل عمل طالبي العلم وقد قدرت ممتلكات مؤسسة سبل الخيرات بثلاثة أرباع الأوقاف العامة، والتي كانت تضم حوالي 92 محلاً تجاريًا، 8 منها استغلها اليهود، وهذا إشارة إلى سماحة الإسلام وعدالته بين مواطنيه وقد قدر إجمالي إيرادات هذه المؤسسة بحوالي 4455 ريالاً سنوياً، بالإضافة إلى إيرادات أخرى من المتاجر والفنادق والحمامات، والتي تشكل حوالي 320 ريالاً سنوياً¹.

- مؤسسة أوقاف بيت المال

أشرفت هذه المؤسسة على رعاية أبناء السبيل والأيتام والفقراء والسجناء، كما كانت مسؤولة عن الأشياء الثمينة التي تخص الدولة إضافة إلى ذلك، فقد تولت مهمة إنشاء المرافق العامة مثل الطرق والجسور وبناء دور العبادة مثل المساجد والزوايا، وقد عهد إلى مؤسسة بيت المال بالعقارات الشاغرة التي ليس لها ورثة، فوضعت تحت بيت المال العام باعتبارها ملكًا للجماعة المسلمة،

كما تولت تسوية التركات وحفظ أموال الموتى من الفقراء وأبناء السبيل وصرف بعض الصدقات على المحتاجين وقد أصبحت هذه المهام الدور الرئيسي لهذه المؤسسة خاصة في أواخر العهد العثماني. "ويجب أن نلاحظ أن هذه المؤسسة كانت مستقلة عن البايلك (الإدارة

¹ عقيل نمير، حول أوقاف مدينة الجزائر في القرن الثامن عشر "أوقاف مؤسسة سبل الخيرات من خلال المساجد الحنفية"، الندوة العلمية حول الوقف في الجزائر أثناء القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ص119.

العامة)، وكانت تهتم بدفع مساهمة شهرية تقدر بسبعمائة فرنك إلى خزينة الدولة، وتغطية نفقات الفقراء، وضمان دفع رواتب القضاة وبعض علماء بيت المال¹.

- مؤسسة أوقاف أهل الأندلس:

تأسست مؤسسة أوقاف أهل الأندلس بعد محنة الأندلسيين الذين فروا إلى شمال إفريقيا واستقروا في المدن الساحلية وانضموا إلى الحرب ضد الإسبان، إذ امتلك الوافدون الجدد من الأندلس أراضي كثيرة في الجزائر، وأنشأوا لأنفسهم مسجداً في عام 1033 هـ، وأوقفوا أوقافاً عديدة داخل المدينة وخارجها وخصصت هذه الأوقاف للإنفاق على العبادة ومساعدة الفقراء من الوافدين الأندلسيين وكان يشرف على الأوقاف أمين يسمى "أمين الأندلس" وتذكر الدراسات أن أوقاف الأندلس تجاوزت 40 عقاراً، بالإضافة إلى تخصيص ما يعادل 61 دخلاً مختلفاً، ولكنها تلاشت بعد هدم مدرسة الأندلس في عام 1841 وقدّرت الأوقاف بما يعادل 408072 فرنكاً ذهبياً في عام 1837².

¹ ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية العقارية، المؤسسة الوطنية للكتاب-الجزائر، 1986، ص90-95.

² وافية نفطي، الوقف في مدينة الجزائر من أواخر القرن 18 م إلى منتصف القرن 19م، أطروحة ليل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، السنة الجامعية 2016/2017، ص63-67.

- أوقاف المدارس الإسلامية والصالحين والأشراف

هذه المؤسسات المستقلة المختلفة مرتبطة بأشخاص أسسوها في حياتهم وكانت مهمة هذه المؤسسات تتمثل في دفع تكاليف المؤسسات التعليمية أو الدينية الحالية، وكان الفائض يوزع على

فقراء الأشراف الثلاثين وبيت المال أشهر هذه المؤسسات تلك التي تشير إلى ضريح سيدي عبد الرحمن الثعالبي الذي يضم حوالي 72 عقارًا حققت إيرادات تقدر بحوالي 6000 فرنك فرنسي في عام 1937.¹

- أوقاف المرافق العامة (الطرق والقنوات والأنفاق):

تم وقف العديد من العقارات داخل المدينة وخارج الجزائر للإنفاق على المرافق العامة مثل الطرق والجداول والقنوات، وكان لهذه المرافق العديد من الأوقاف والأمناء المعيّنين (الشاويش) المعروفين بأمناء الطرق والجداول والعيون.²

- مؤسسة أوقاف العسكر والثكنات:

تم تخصيص هذه الأوقاف لكل من الثكنات السبع في المدينة، بحيث تعود عائداتها بشكل مباشر على العسكريين المقيمين في تلك بيوت الوقف وعقاراته. كانت عقارات الوقف تتمثل في بيوت أو ملاجئ صغيرة تتسع لما بين 200 إلى 300 رجل، وبيوت كبيرة تتسع لما بين 400 إلى 600 جندي. وكانت الأموال مخصصة في الأصل للجنود الذين حصلوا على ترقية، حيث كانت الترقية في العمل مرتبطة بأهمية عقار الوقف، ومع ذلك، كان الجنود يحصلون على رواتبهم مباشرة من الحاكم (الباشا) وكانت عائدات الوقف تنفق على شيء آخر مثل الهدايا. وتجدر الإشارة إلى أن أمناء الأوقاف كانوا يعينون من قبل سكان

¹ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي (1500-1830)، ج5، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1998، ص 140.

² أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي (1500-1830)، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 236-242.

المنطقة، وكانت الأوقاف تدير بيوتها وملاجئها¹ (جنودها) دون تدخل السلطات المحلية، مما يعكس ديمقراطية القرار في مؤسسة الأوقاف واستقلالها عن السلطة المحلية².

المبحث الثاني: الحركة العلمية وتطورها في الجزائر العثمانية.

المطلب الأول: الأسر العلمية.

لعبت البيوتات العلمية دورا أساسيا لدى السلطة الحاكمة، نظرا لاعتماد هذه الأخيرة عليهم اعتمادا كبيرا إذ لم يكن هناك مدارس خاصة لتكوين الموظفين الإداريين، ف جاء الإعتماد على أصل البيوتات الذين رباهم أبناءهم تربية نموذجية، لطرار عالي فكانوا يتقنون الكتابة، القراءة، الأدب الشعر، الفصاحة، كما برعوا في مبادئ الوظائف المسندة إليهم وينقلون إليهم تجاربهم في الممارسة السياسية وطرق الوصول إلى المنصب والاحتفاظ به.

إنّ العلاقة الجيدة التي كانت تربط بين السلطة والبيوتات كانت نتيجة عدة مكتسبات من جاه وسلطة وثروة وعلم، كل هذا مكّنها من ضمان استمرار واستقرار العلاقة، ومن جهة أخرى وجود علاقة تأثر وتأثير فلقد استفادت معظم البيوتات من وجاهتها في مختلف مناحي الحياة، كما أنّ اشتهار البيت بالعلم والشرف يكسبه تلقائيا الثروة، وفي هذا الصدد نجد أنّ البيوتات بمختلف أصنافها، سواء الصغرى أو الكبرى حريصة كل الحرص على تفوقها مكونة بذلك شبكة من العلاقات وفي مقدّمتها علاقات المصاهرة من أجل أن تبقى دائرة الواجهة في نطاق ضيق تحتكره بيوتات معينة بعيدا عن المنافسة العامة³.

يتطلب البحث في الحياة الفكرية في الجزائر (الجزائر) خلال العصر العثماني فهم العلاقات التاريخية بين السلطة السياسية والدينية. وتتجلى أقدم آثار هذه العلاقة في اللحظات الأولى للوجود التركي في الجزائر، وتحديداً في المراسلات الرسمية عام 1519 بين الأخوين

¹ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، ص230.

² وافية نفطي، المرجع السابق، ص76-77.

³ فوزية لزغم، المرجع السابق، ص30-35.

بربروسا والسultan العثماني سليم الأول في هذه المناسبة، حشد السلطان دعم الأخوين لخدمة المصالح العثمانية في المنطقة تحت ستار السلطة الدينية والشرعية، وهي مبادرة منحت العثمانيين موطئ قدم قويًا في الجزائر. ومنذ بداية الوجود العثماني في الجزائر، نشأت علاقة جدلية بين النخب السياسية والفكرية تديرها الأسر العلمية، والتي أثرت سلبًا وإيجابًا على المشهد السياسي والثقافي، متمثلة في علاقيتين سائدتين. كان هناك إما خلاف أو اتفاق، وكان لكل منهما حضور فاعل في السياسة الجزائرية. حيث يهيمن أحدهما، يتلاشى الآخر في الخلفية، والعكس صحيح¹.

وبالمثل، ساعدتهم سياسة الاحتواء التي تبنتها الدولة العثمانية في تعاملها مع الجزائريين المثقفين. وقد استُنبط هذا النهج من إدراك العثمانيين أن ولاء النخب يضمن ولاء الجزائريين، بالإضافة إلى كونه استراتيجية حكيمة للتأثير على السياسة والثقافة والمجتمع المحلي. ويتجلى النهج العثماني في أقدم

الأمثلة على الحكم العثماني في الجزائر، مثل تحريض العثمانيين قائد الحملة الإسلامية ضد الغزاة الإسبان، عروج (ت. 1518) وبربروسا (ت. 1546)، على لقاء الشيخ أحمد بن يوسف الملياني (ت. 1514)، وهو شخصية بارزة في الطريقة الشاذلية الصوفية، والذي عقد تحالف بين عائلة الملياني والعثمانيين، استمر حتى نهاية الحكم العثماني في الجزائر. وقد دفع نجاح هذا النهج العثمانيين إلى توظيف عروج وخلفائه لكسب ولاء عدد كبير من العائلات المثقفة، بما في ذلك بيوت ابن باديس، والفكون، وقدورة، وابن القاضي. قدمت هذه العائلات خدمات لا تقدر بثمن للسلطات العثمانية في أوقات التمرد والاضطرابات السياسية². وكان للتنظيم الإداري العثماني في الجزائر أثرٌ بالغٌ في تعزيز سلطة الأسر العلمية، كما يتضح من المناصب الرسمية الخاصة المُخصصة لهم حصريًا، بما في ذلك القضاة،

¹ مجهول، غزوات عروج وخير الدين، المطبعة الثعالبية الجزائر، 1934، ص 27.

² عبد الرحمن الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، دار الثقافة الجزائر، 1984، ج 3، ص 518-520.

والمفتون، والخزنجي (أمين خزينة الدولة)، وشيخ البلد (عمدة القرية)، ونقيب الأشراف (رئيس جماعة الأشراف)، وقائد الدار، وباش كاتب (أمين السر)، وباش سيار (مدير القوافل)، وأمين السقا (مفتش الأسواق). استقطب النظام القضائي أكبر عدد من المثقفين، حيث تألف من رئيسي قضاة، أحدهما من المذهب المالكي والآخر من المذهب الحنفي، بالإضافة إلى المفتين، ومديري الأوقاف، وممثلي الحكومة، والمسؤولين، وكان القضاء واسع النطاق في تطبيقه، إذ شمل جميع المدن والمناطق الساحلية والبلدات والقرى، وكان للنظام الإداري الواسع، بمواقعه العديدة في السلطة، دور فعال في احتواء وإدارة الطبقة الأسرية العالمية، إذ منحها السلطات والثروة والامتيازات الحصرية¹.

ومع ذلك، لم تكن سياسة الإقناع ناجحة دائماً، إذ يشهد التاريخ على خلاف بين السلطات العثمانية العليا والإدارات المحلية، وقد أدى هذا المأزق إلى ظهور بدائل في تاريخ المشهد الثقافي نتيجةً للمظالم العديدة التي تعرض لها العلماء المحليون، والتي دفعت غالبيتهم إلى الهجرة إلى بلدان أخرى أو حتى الفرار من قبضة العثمانيين، ويمكننا أن نؤكد بشكل قاطع أن غالبية الانتفاضات التي عصفت بالحكم العثماني في الجزائر قادها أو أرشدها بشكل مباشر بعض المثقفين وعلماء الدين من أسر علمية مشهورة إذ أثرت بعمق ضد العثمانيين في ثقافة ذلك العصر، مما دفع المسؤولين العثمانيين إلى مراجعة سياساتهم بسحب ثقتهم من السلطات الدينية المحلية².

المطلب الثاني: المناصب الوظيفية، الإفتاء، القضاء والتدريس

لم يكن علماء المذهب المالكي متشددين ضد علماء المذهب الحنفي. بل على العكس، اعتبر علماء المالكية وفقهاؤها المذهب الحنفي مذهباً سنياً، يتفق مع عقيدتهم في العمل بالكتاب والسنة والإجماع والرأي ولا يمكن نكران وجود بعض علماء المالكية الذين كانوا

¹ محمد بن ميمون، التحفة المرضية في أخبار الدولة البكداشية، تح، محمد بن عبد الكريم الجزائري، الجزائر، ص253.

² أحمد اميراي، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، دار الهدى، الجزائر 2004، ص24.

يُصدرون فتاواهم بروح خالية من التعصب لمذاهب أخرى، كالحنفي، دون الخروج عن القواعد العامة للمذهب المالكي، كما هو الحال مع أحمد بن عمار، ويحيى الشاويش، وأحمد المقرئ، وعبد الكريم الفكون¹ اشتهر الأخير بكتابه الشامل "محدد السنن في نحر إخوان الدخان"، وهو جمع لأقوال أئمة المذاهب ومقارنة بينهم في تحريم التدخين، بما في ذلك أقوال علماء الحنفية.

هذا بالإضافة إلى مشاركة العديد من علماء المذهب المالكي، كأبي عبد الله محمد بن ميمون الزواوي النجار الجزائري² وأبي عثمان سعيد بن إبراهيم قدورة³، في مجالس العلم والمناظرات التي كانت تُعقد بين كبار علماء الجزائر آنذاك من المذهبين الحنفي والمالكي. وبالمثل، بالنسبة لعلماء وفقهاء المذهب الحنفي، فقد أشارت بعض الكتابات التاريخية إلى تحررهم من التعصب ضد فقهاء وعلماء المالكية في الجزائر، وصوّروا بعض سمات التعايش بينهم بالإشارة إلى علاقة التواصل العلمي التي تجمعهم، ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك مصطفى بن رمضان العنابي⁴، الذي كان يتردد على مدينة الجزائر للتعلم من شيوخ

¹ أبو القاسم سعد الله، شيخ الإسلام عبد الكريم الفقون شيخ السلفية، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1986، ص25.

² محمد بن ميمون الزواوي ثم الجزائري، أبو عبد الله: فقيه، صوفي، له مشاركة في الأدب والتاريخ. نشأ في مدينة الجزائر، وأصله من زواوة. من آثاره "تحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية" حققه وقدم له الدكتور محمد بن عبد الكريم، ينظر، عادل نويهض، معجم إعلام الجزائر، مؤسسة نويهض الثقافية، بيروت-لبنان، ط2، 1980، ص113.

³ أبو عثمان سعيد بن إبراهيم قدورة: صاحب الفضائل المشهورة التونسي الأصل والدار الجزائري المولد والقرار مفتيها وعالمها وصالحها الفقيه المتصوف العلامة القدوة المتقن الفهامة العمدة، أخذ عن أعلام منهم سعيد المقرئ وإبراهيم الهشتوكي ومحمد بن القاسم المظماطي وعنه جماعة منهم ابنه محمد وعيسى الثعالبي ويحيى الشاوي ومحمد بن إسماعيل مفتي الجزائر وأبو عبد الله الموهوب ومحمد بن عبد الهادي، له تأليف منها شرح الصغرى وشرح خطبة اللقاني وشرح السلم توفي سنة 1066 هـ، ينظر، مخلوف محمد بن محمد، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، ج1، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 2002، ص447.

⁴ ولد بعنابة وبها نشأ وتعلم. وانتقل إلى مدينة الجزائر فأخذ عن ابن شقرون التلمساني، وأجازه آخرون. من آثاره " أرجوزه في الفرائض " فقه حنفي، و" الروض البهيح بالنظر في أمور العزوبة والتزويج ". مات بمدينة الجزائر، ينظر، عادل نويهض، المرجع السابق، ص246.

الحنفية هناك¹، ومن المالكيين، نذكر الشيخ ابن شقرون التلمساني² كما كانت هناك علاقة وطيدة بين الفقيه والباحث الحنفي محمد بن علي بن محمد المهدي، المعروف بابن علي، وتلميذه أحمد بن عمار الجزائري المالكي، الذي تولى منصب الفتوى في المالكية في الجزائر خلال العصر العثماني³.

في سياق الحديث عن التعايش العقائدي بين المالكية والحنفية في المجال العلمي بالجزائر خلال العصر العثماني، تجدر الإشارة أيضاً إلى المكانة المرموقة التي حظي بها العديد من كبار فقهاء وعلماء المالكية لدى بعض الولاة العثمانيين، تقديرًا لعلمهم وأعمالهم. وقد حظي الفقهاء المالكيون أحمد البني ومحمد بن ميمون الجزائري بشهرة علمية ودينية لدى باشا محمد بكداش (1706-1710م) وقد اشتهر الأخير بجلب العديد من علماء المالكية⁴. وكان أقرب إليهم وأهداهم، مقارنةً بمن سبقه، وفقاً لرواية الفقيه المالكي والعالم محمد بن ميمون الجزائري هذا بالإضافة إلى الاحترام الواسع الذي كان يحظى به فقهاء وعلماء آل الفكون المالكية لدى العثمانيين⁵.

إضافةً إلى ما سبق، حظي الفقيه المالكي سعيد بن إبراهيم بن عبد الرحمن، المعروف بقدورة، بتشجيع كبير من الولاة العثمانيين نتيجةً لجهوده الكبيرة في مجال التدريس والبلاغة والإمامة، لا سيما وأنها نعلم أن سعيد قدورة بنى مدرسةً لتعليم الطلاب الفقراء والغرباء، بغض النظر عن انتمائهم المذهبي. كما بنى زاوية الجامع الأعظم من أوقافه، بينما كان ينفق على

¹ أبو القاسم سعد الله، رائد التجديد الإسلامي محمد بن العنّابي المتوفى سنة 1850م، دار الغرب الإسلامي، ط2، 1990، ص23.

² محمد شقرون بن هبة الله الوجدجي، المعروف بشقرون، التلمساني: من أكابر فقهاء المالكية، عرف بمالك الصغير في وقته. له مشاركة في علوم المنطق والفرائض والبيان. ولى الإفتاء بتلمسان. رحل إلى فاس سنة 967هـ فنال حظوة عظيمة عند الغالب بالله السعدي عبد الله بن محمد فنصب له كرسيًا للتدريس داخل قصره، وقلده الفتوى ورئاسة العلم بحضرة مراكش وسائر أقطار المغرب على حد قول ابن عسكر. كما درس خارج القصر مختصر ابن الحاجب، ينظر، عادل نويهض، المرجع السابق، ص188.

³ عبد الحفيظ موسم، التعايش المذهبي بين الحنفية والمالكية في الجزائر خلال العهد العثماني، مجلة الناصرية للدراسات التاريخية والاجتماعية، مجلد10، العدد1، 2019، ص131-132.

⁴ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج2، ص336.

⁵ أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج4، ص402.

نوابه الأربعة في الخطبة من ماله الخاص وهذا ما جعله موضع تقدير لدى الباشوات وأهل الديوان الذين قدموه إلى المفتي الحنفي، ممثل المذهب الحاكم في الجزائر¹.

لا يُمكن الحديث عن التعايش العقائدي بين المالكية والحنفية في مجال التعليم دون الإشارة إلى أهمية المدارس العليا التابعة للمساجد في ترسيخ أسس التواصل والترابط بين المذهبين، مثل مدرسة القشاشية، والمدرسة الأندلسية، ومدرسة شيخ البلد في العاصمة. وقد تخصصت هذه المدارس في إلقاء الدروس على شكل حلقات دراسية يقدمها أساتذة ومعلمون من المذهبين، بالإضافة إلى منهج تدريسي شمل الفقه الحنفي والمالكي، ودروسًا في التوحيد والأدب والهندسة والفلك².

يكتشف الباحث في السياسة الدينية للعثمانيين في الجزائر خلال العهد العثماني أن العثمانيين اعتمدوا على مبدأ التسامح الديني، وهو ما أثار استغراب الأجانب الأوروبيين، نظرًا للروح العدائية التي سادت آنذاك في أوروبا، ولعل سبب هذا التسامح يعود بالدرجة الأولى إلى الدين الإسلامي الذي يحترم جميع المعتقدات والأديان الأخرى، فيما يتعلق بحرية ممارسة الشعائر الدينية في الإسلام وعلى هذا الأساس، نشأ التعايش بين الحنفية والمالكية في مختلف القضايا ذات الشأن العام، وبالتالي انسجمت جميع المذاهب الإسلامية³.

وبالنسبة للقضاء فقد اتخذ العثمانيون الجامع الأعظم في الجزائر مقرًا لاجتماع أعضاء المجلس العلمي أو الشرعي الذين يتولون مهمة القضاء، أو ما يُسمى بمجلس الشريف، وتُشير الدراسات التاريخية إلى أن هذه الهيئة الشرعية، التي نشأت في الجزائر، كانت معروفة في المغرب قبل الدولة الفاطمية. واستمرت في عملها خلال العصور اللاحقة بمسميات

¹ المرجع نفسه، ج1، ص357.

² قدور بوجلال، المنشآت التعليمية بمعسكر في عهد الباي محمد بن عثمان الكبير، دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد31، ص248.

³ وافية نفطي، التعايش المذهبي بالجزائر العثمانية، مؤسسة الوقف نموذجًا، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد20، 2016، ص331.

مختلفة، ولا شك أن اعتماد العثمانيين على هذه المؤسسات التي كانت قائمة قبل وصولهم إلى الجزائر، وإحياءها بما يخدم وجودهم في البلاد، يُعدّ ركناً أساسياً يدعم نفوذهم الناشئ، إذ تكتسب هذه المؤسسات شرعيتها في البلاد بين السكان، وتُساعدهم في الوقت نفسه على تعزيز علاقاتهم بأعيانها وعلمائها.

في إطار التعايش المذهبي بين الحنفية والمالكية، وخاصة في مجال القضاء، عمل العثمانيون على جمع ممثلي المذهبين داخل الهيئة العلمية للمجلس العلمي، الذي ضم، بالإضافة إلى المفتي الحنفي الذي تولى مهمة الإشراف على جلسات المجلس وإدارتها، المفتي المالكي والقاضيين الحنفي والمالكي، والضابط الإنكشاري برتبة قاضي¹.

وهذا يدل على تأييد وجود المذهب المالكي إلى جانب المذهب الحنفي في القضاء والفتوى في الجزائر خلال العهد العثماني لا سيما وأننا نعلم أن المجلس العلمي كان الهيئة التشريعية لمؤسسة الأوقاف .

وفي هذا الصدد، نشير إلى أسماء بعض الشخصيات التي تولت وظائف الإفتاء أو القضاء من المذهبين المالكي والحنفي في المجلس العلمي بالجزائر، استناداً إلى وثائق المحاكم الشرعية التي أتاحت لنا فرصة الاطلاع عليها، كدليل على العضوية الدائمة (المزدوجة) لمنصبي القاضي والمفتي المالكي، إلى جانب نظرائهم من المذهب الحنفي ضمن تركيبة المجلس العلمي.

فقد ورد ذكر المفتي المالكي محمد بن سعيد بن إبراهيم مع المفتي الحنفي حسن بن مصطفى، والقاضي المالكي علي بن محمد بن عبد الله مع القاضي الحنفي حسن أفندي² في وثيقة مؤرخة عام 1755م، موضوعها دعوى الميراث وثيقة أخرى تتعلق بإلغاء الأوقاف، تعود إلى عام 1763، ذكرت أسماء القاضي المالكي، أبو النقي الطاهر بن محمد بن علي،

¹ مصطفى عبيد، القضاء بالجزائر خلال العهد العثماني، عصور الجديدة، العدد 11-12، 2013-2014، ص 215.

² محمد بوشنافي، المرجع السابق، ص 225-226.

والقاضي الحنفي، أبو العباس أحمد أفندي، بالإضافة إلى مفتي المالكية، محمد بن أحمد المسيسني، ومفتي الحنفية، أبو السعيد محمد بن المصطفى¹.

تجدر الإشارة إلى أن المجلس العلمي كان يعقد اجتماعه يوم الخميس من كل أسبوع للنظر في القضايا المعروضة عليه، حيث يُسمع فيه شكاوى الولاية والولاية وغيرهم من ذوي السلطة، ليكون أشبه بديوان المظالم، وفي سياق المجلس العلمي، تجدر الإشارة إلى مسألة بالغة الأهمية تعكس العلاقة الطيبة والاحترام المتبادل بين ممثلي الهيئة الدينية، الحنفية والمالكية، داخل المجلس. فمن خلال مراجعة بعض وثائق المحكمة الشرعية المتعلقة بالجلسات الأسبوعية للمجلس، اتضح أن كلا الفقهاء كان يحتفظ بنسخ من الألقاب الفخرية المسجلة في سجل هيئة الإفتاء لتعريفهما. على الرغم من سبق المفتي الحنفي في الترتيب، وتجاوز راتبه لأجور نظيره المالكي².

إلا أن عبارات التبجيل والتقدير وردت في معظم عقود المرافعات، كما نقرأ عن ذلك في سجلات المحاكم الشرعية: "... كان المجلس العلمي المنعقد في الجامع الأعظم يحضره الشيخان الفقهيان، والعلماء العاملون، والإمامان الجليلان، المعلمون الشجعان، الواعظون، السيدان، الفقير إلى الله تعالى مصطفى بن عبد الله (مفتي الحنفية)، والفقير إلى الله تعالى أحمد بن عثمان (مفتي المالكية)³، أبقى الله وجودهما للناس... والشيخ العالم، الإمام، فخر القضاة، معدن الفضيلة، أبو عبد الله السيد محمد قاضي الحنفية... والشيخ الفقيه الأمين الشريف، الطاهر بن محمد قاضي المالكية..."⁴

¹ أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج3، ص81.

² صليحة بوزيد، أهمية وثائق الأوقاف بسجلات المحاكم الشرعية في كتابة تاريخ الجزائر العثماني (مدينة الجزائر نموذجاً)، ص228-229.

³ بلقاسم ججيل، لخميسي فريخ، التعايش بين المذهبين المالكي والحنفي في الجزائر العثمانية في مجال الإفتاء، المجلة التاريخية الجزائرية، العدد2، 2021، ص515-516.

⁴ قلفاط عبد الباسط، القضاء الإسلامي في الجزائر خلال القرن 19 في سجلات المحاكم الشرعية وتشريعات السلطة الاستعمارية، مجلة الونشريس للدراسات التاريخية، المجلد2، العدد1، 2023، ص155.

إن وجود قاضيين ومفتيين من مذهبين مختلفين في الحكم في آن واحد يجعلنا ندرك أن حالة التعايش المذهبي بين الحنفية والمالكية جعلت النظام القضائي في الجزائر خلال العصر العثماني يتميز بثنائية الهياكل القضائية والأحكام. لنفترض أن الأمر يتعلق بـ الأتراك، والكولوغيين، وبعض المناطق الحضرية.

في هذه الحالة، يستمد القضاء أحكامه من المذهب الحنفي. أما إذا كانت القضايا تتعلق بطوائف أخرى من السكان الأصليين في الجزائر، فيستمد القضاء أحكامه من المذهب المالكي.

بالإضافة إلى مؤسسة المجلس العلمي، الذي اهتم كثيراً بإصدار الأحكام الشرعية في مختلف المعاملات المتعلقة بالعقارات الوقفية ذات السلطة المزدوجة بين الحنفي والمالكي، كانت هناك محكمتان شرعيتان في الجزائر العاصمة خلال العهد العثماني؛ الأولى للمالكية، وتقع في مركز المدينة بالقرب من المركز الاقتصادي، والثانية للحنفية، ومقرها شمال المحكمة المالكية، وتحديداً في الرحبة القديمة وهذا يُشير إلى أن الجزائر كانت تضم خلال الحكم العثماني محاكم خاصة للمسلمين المنتمين إلى المذهب الحنفي، ومحاكم أخرى للمسلمين المنتمين إلى المذهب المالكي، علاوة على ذلك، فقد ترك لأفراد المجتمع الجزائري حرية التقاضي وفق المذهب الذي يختارونه دون تدخل السلطة الحاكمة، مما جعلنا ندرك حقيقة التعايش المذهبي بين الحنفية والمالكية خلال العصر العثماني¹.

نتيجةً لحرية أفراد المجتمع الجزائري في التقاضي أمام المحاكم التي يريدونها خلال العهد العثماني، ومن خلال اطلاعنا على بعض وثائق سجلات المحاكم الشرعية، توقفنا عند عينة من المتقاضين المالكيين الذين تقاضوا أمام المحكمة الحنفية. في المقابل، يطعن العديد من المستأنفين الحنفيين أمام المحكمة المالكية.

¹ بلقاسم جغبيل، المرجع السابق، ص 520.

والنماذج كثيرة في هذا المجال ونضيف عائلة العنابي التي تولى أفرادها الفتوى، والقضاء الحنفي بعد الانتقال من بونة إلى الجزائر، وكانت قريبة من مقاليد السلطة والنفوذ السياسي، وأنجبت علماء تقلّدوا المناصب الدينية والسياسية، منهم مصطفى بن رمضان العنابي¹.

و من دون شك أن المؤسسات التعليمية بهذه المدينة من مساجد و مدارس و زوايا إضافة إلى بيوت كبار العلماء مثل ابن القنفذ القسنطيني و ابن الفكون و غيرهم كثير يضاف إليهم قصور الحكام و الأمراء و كبار رجال الدولة الذين كانت دورهم و قصورهم فضاء علميا يجمع كبار العلماء، كانت لها هي الأخرى مدخراتها من الكتب و التأليف وهو ما تؤكد الوقفيات المدونة على الورقات الأولى من مدخرات بعض هذه الخزائن مثل خزائن بعض المساجد و الزوايا التي جمعت أشهر علماء هذه المدينة، مثل جامعها الأعظم الذي شيّد أيام الزيـريـين و كذلك المسجد الذي أسسه أحد كبار علمائها عند بابيها، باب القنطرة وهو مسجد الشيخ الصوفي و العالم أبي عبد الله الصفار، و مسجد القصبة، مسجد الأمراء و كبار رجال الدولة الذي كان يلتقي فيه كبار علماء العصر الموحدي و الحفصي، ومسجد أبي الحسن علي بن مخلوف و غيرها من المساجد التي شيّدها كبار علماء ومتصوفة المدينة.

وكان للمكتبات هي الأخرى دورها ومكانتها في الحياة الثقافية فكبار العلماء كانت لهم خزائنهم الخاصة بهم التي ضمتها دورهم، كما أن المدارس والزوايا كانت هي الأخرى تحتوي على خزائن وهي التي استمر تداول ذخائرها بين العلماء وطلبة العلم حتى الفترة المعاصرة عن طريق النسخ، أو الشراء، مما يبين أن صناعة الكتاب استمرت إلى ما بعد نهاية العصر

¹ جميلة عثمانى، البيوتات العلمية ودورها السياسي في الجزائر العثمانية بيت الفكون أنموذجاً (1815-1837)، مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف، عبد الله بابا، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والإسلامية، جامعة أدرار، 2017-2018، ص14.

الوسيط. وهذا الاستمرار عن طريق النسخ أو الشراء أو الوقف هو الذي حافظ على هذه الخزائن التي ظلت منتشرة في مدينة الجزائر حتى وقتنا الحاضر وغالبيتها تعود إما للأسر العلمية والعريقة في هذه المدينة التي ظلت منتمية إلى الثقافة التراثية أو الثقافة العربية الإسلامية.¹

¹ صبرينة لنوار، مساجد مدينة الجزائر خلال العهد العثماني (القرنين 17-18)، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد 34، 2017، ص 124.

الفصل الثاني

أسرة آل قدورة ومكانتها العلمية

الفصل الثاني: أسرة آل قدورة ومكانتها العلمية

المبحث الأول: أسرة قدورة قراءة تاريخية في النشأة

المطلب الأول: الأصل والنشأة

لا يمكن فصل تاريخ الجزائر الثقافي في الفترة العثمانية دون الحديث عن ظاهرة انتشار البيوتات العلمية¹ والتي ظهرت على المشهد العلمي بصورة أكثر وضوح من خلال حلقات التدريس والتأليف ومجالس الإلقاء، نذكر من بينهم البصمة المتميزة لعائلة قدورة والتي اشتهرت بترتيبها الإجتماعية أولا كونها من الأسر العريقة حسبا ونسبا، وثانيا لمكانتها السياسية لدى السلطة الحاكمة، ودون أن ننسى تميزها في الوسط العلمي بمستواها التعليمي والديني معا، فقد أنجبت عددا يعتدّ به من الفقهاء والعلماء، شدّت إليهم الرحال من مختلف بقاع العالم الإسلامي بالإضافة إلى تصدّره للخطط السلطانية كالخطابة والإفتاء المالكي بالجامع الأعظم ومن هذا المنطلق فإنّ رصيد هذه الأسرة قد غداه المشهد السياسي بالدرجة الأولى في الجزائر العثمانية² والسؤال المطروح يتمحور حول علاقة هذه الأسرة العلمية بالسلطة الحاكمة وما مدى تأثيرها على الإنتاج الفكري بالجزائر خلال العهد العثماني.

- الأصل:

تشير مختلف النصوص العثمانية إلى أنّ الأسرة تنتسب إلى قرية قدورة إحدى المناطق التابعة لمدينة جربة التونسية، لا يتعلق الأمر فقط بالصراعات والحروب، بل هناك جانب آخر يجب أخذها في الاعتبار والتي تتكون من وجود علاقات الفكرية والثقافية. وهذا يساعد على الحفاظ على العلاقات الجيدة بين بلدين متجاورين، كما يوجد في هذه الروابط أيضاً

¹ أكثر التعاريف دقة للبيوتات العلمية ما ذهب إليه ابن خلدون، من أنّ معنى البيت أن يعدّ الرجل في آبائه أشرفا مذكورين، تكون لهم بولادته إياه والإنتساب إليهم تجلّة في أهل جلدته، لما قر في نفوسهم من تجلّة سلفه وشرفهم بخلالهم، ينظر، عبد الرحمن ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، دار الفكر للطباعة والنشر، ط1، 2003، ص137.

² عبد الكريم الفكون، منشور الهداية في حال من إدعى العلم والولاية، تح، أبو القاسم سعد الله، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ط1، 1987، ص223-224.

مثال فريد من نوعه على علاقات حسن الجوار بين الشعوب، وخاصة الشعوب الإسلامية والتابعة لها التي تنتمي إلى نفس الدولة الإسلامية التي تمثلها الخلافة العثمانية والتي كانت لها حدود مشتركة، فالسكان تقاسموا منطقتان ثقافيتان متطابقتان، مما أدى إلى تشابههما في التاريخ والدين والعادات واللغة، ومع ذلك، كانت المقاطعات خاضعة لسيطرة الجانب الفكري فكان هناك تبادلات ثقافية ملموسة للغاية تعود جذورها إلى الوقت الذي وصل الأتراك العثمانيون إلى المنطقة، مما يدل على أن تمكن المواطن التونسي ونظيره الجزائري من فرض آرائهم، بنفس الطريقة التي رفضوا بها العيش في السلاسل

بسبب عوامل أخرى، وفضل الذهاب إلى البلد المجاور من أجل أعطوا وأبشروا بالكلمة الطيبة¹.

لم تبدأ الروابط الثقافية بين المقاطعتين في القرن الثامن عشر، ولكنها ثمرة التبادلات الفكرية التي سبقت الفترة المدروسة، وهذا الأخير شهد مغادرة علماء تونسيين لزيارة ولاية الجزائر، مساهمين بذلك في نشر العلم وتبوء مناصب داخل الحكومة منهم: الشيخ محمد بن علي الخروبي² الذي كان يلقب بـ "ضيف الجزائر"، حيث أقام مدة طويلة بالإضافة إلى صفاقس وطرابلس والجزائر العاصمة، كان واعظاً فصيحاً، كتب كثيراً، واهتم بالتفسير المثمر والتصوف، وألقى كلمة علنية في أحد مساجد الجزائر، وكرس جهوده لنشر الكتب والدعاية لصالح الطريقة الشاذلية³ والدفاع عنها. وقد ركز في كتاباته على التصوف، وقد قدم تفسيره

¹ أحمد بن عبد السلام لؤي عبد الرزاق، المؤرخون التونسيون في القرون السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر، د.ط، دار الحكمة، تونس، 1993، ص 69-72.

² نسب الخروبي إلى صفاقس وطرابلس والجزائر. كما عرف عنه أنه كان صاحب حظوة عند العثمانيين. ولعله زار أو تربى في إسطنبول قبل قدومه إلى الجزائر. وكان قد تشبع بالروح الصوفية السائدة عندئذ في المشرق من شاذلية وقادرية وبكداشية وغيرها. وقد قيل إنه أخذ العلم عن علماء مشاركة ومغاربة. ومن هؤلاء أحمد زروق دفين مصراته ومحمد بن عبد الله الزيتوني ومحمد بن مرزوق، وتلاميذ عبد الرحمن الثعالبي ومحمد بن يوسف السنوسي. وجميعهم يمثلون أقطاب حركة التصوف في المغرب العربي، ينظر، أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، ص498.

³ ينظر، عبد الاقدر ولد احمد، قراءة في إقتراح الشيخ غلام الله محمد صاحب الطريقة الشاذلية الدرقاوية حول فصل الدين عن الدولة سنة 1930، مجلة مالك بن نبي للبحوث والدراسات، المجلد4، العدد1، 2022.

الخاص لحكم ابن عطاء الله في التصوف، وتحصيل طريق أحمد زروق، وصلاح المريد، وشرح الصلاة، بالإضافة إلى تفسير القرآن¹.

وكذلك الشيخ سعيد قدورة الذي كان جده سعيد بن إبراهيم بن عبد الرحمن كان معروفاً باسم قدورة.

من أصل تونسي، لكنه ولد سنة 1625 في الجزائر حيث نشأ، درس في الجزائر على يد الشيخ محمد بن بلقاسم بن إسماعيل المظماطي، توجه إلى تلمسان، وتلقى تعليمه على يد أبي عثمان سعيد المقرئ²، ثم عاد إلى الجزائر وأخذ الفتوى هناك، وقام بالتدريس في الجامع الأعظم، كان عالماً فاضلاً، زاهداً، تقياً، يُعتبر رجلاً صالحاً، ومن الرجال المشهورين بالأخلاق الحميدة والأعمال الكريمة ولم يكن قدورة مفتياً أو معلماً بسيطاً فحسب، بل كان يمزج العلم بالتصوف أيضاً، كما كان يدرّس طلابه كتب ابن عثيمين، كما كان يدرّس صحيح البخاري. وقد برز قدورة كمفتي في منتصف سنة 1028هـ تقريباً³، وظل على هذا المنصب إلى أن توفي وفي وقت لاحق، ورث ابنه محمد وأحمد هذا المنصب لقد تطور في وظائفه؛ من إمام مسجد بلاط إلى أن أصبح خطيب مسجد سيدي رمضان تباعاً⁴.

إمام وخطيب ومدرس في الجامع الكبير ومفتي المالكي وأمين صندوق هذا المسجد. وكان قدورة يتمتع بمكانة عظيمة جعلت الباشوات يجلونه (ويكنون له احتراماً كبيراً) ويفضلونه على المفتي الحنفي (شيخ الإسلام)، الذي كان يمثل المذهب السائد في ذلك الوقت، وقد

¹ أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج1، ص366.

² سعيد بن أحمد المقرئ، أبو عثمان :عالم تلمسان في وقته، ومفتيها ستين سنة، وخطيب مسجدها الأعظم خمسا وأربعين سنة، وعم صاحب " نفح الطيب ". ولد بتلمسان وبها نشأ وتعلم. أخذ عن والده وعبد الواحد الونشريسي وغيرهما. وأخذ عنه ابن أخيه صاحب " النفح " وابن مريم صاحب " البستان، وابن القاضي صاحب " درة الحجال ". في تاريخ وفاته خلاف بين مترجميه، توفي سنة 1011هـ، ينظر، عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر، ص311-312.

³ ابن زاكور الفاسي، نشر أزهار البستان فيمن أجازني بالجزائر وتطوان من فضلاء أكابر الأعيان، المعرفة الدولية للنشر والتوزيع، الجزائر 2011، ص48-49.

⁴ فتحة مرزوق، الوضع الثقافي بمدينة الجزائر خلال القرن 17م من خلال الرحلات الحجازية رحلة المقرئ نموذجاً، مجلة قيس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد2، العدد1، 2018، ص115-129.

استفاد من علمه عدد كبير من الناس حتى وفاته عام 1656م. وكانت طبيعة المثقف في ذلك الوقت تشجعه على التواصل والتبادل واعتبر المعرفة وسيلة لتعزيز الروابط الثقافية، الأمر الذي أثر بدوره إيجاباً على العلاقات الأخرى¹.

المطلب الثاني: علماءها

اشتهر العلماء في ذلك الوقت بنضجهم الفكري واهتمامهم بما يحدث حولهم. على سبيل المثال، نستشهد ب:

• أبو عثمان سعيد بن إبراهيم قدورة (ت. 1066هـ):

صاحب الفضائل المشهورة التونسي الأصل والدار الجزائري المولد والقرار مفتيها وعالمها وصالحها الفقيه المتصوف العلامة القدوة المتفطن الفهامة العمدة، أخذ عن أعلام منهم سعيد المقرئ وإبراهيم الهشتوكي ومحمد بن القاسم المظماطي وعنه جماعة منهم ابنه محمد وعيسى الثعالبي ويحيى الشاوي ومحمد بن إسماعيل مفتي الجزائر وأبو عبد الله الموهوب ومحمد بن عبد الهادي، له تأليف منها شرح الصغرى وشرح خطبة اللقاني وشرح السلم. توفي سنة 1066 هـ²

• أحمد بن سعيد بن إبراهيم قدورة (ت. 1118):

من كبار فقهاء المالكية، له اشتغال بالسياسة، من أهل مدينة الجزائر. تولى إفتاء المالكية بها. حكم عليه الداوي محمد بكداش بالاعدام سنة 1118هـ بعد سجنه لاشتغاله بالسياسة، قال صاحب "تحفة الزائر": "ولما تولى محمد بكداش مكان الداوي مصطفى باشا سنة 1118هـ، قبض على الاخوين العالمين، السيد أحمد، والسيد علال، ولدي العلامة

¹ حمدان بن عثمان خوجة، المرأة، بيروت، 1972، ص48.

² محمد بن محمد مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، ج1، ص447.

المؤلف الشهير الشيخ سعيد قدورة، وكان الأول مفتيا للمالكية، والثاني قاضيا لهم، فقتلها في محبسهما خنقا¹

• محمد بن سعيد قدورة (1706م):

محمد بن سعيد بن ابراهيم قدورة، أبو عبد الله: من أكابر علماء مدينة الجزائر، انتهت اليه خطابتها وفتياها. قال في "تعريف الحلف": شيخ الفقه والحديث ووارث الشرف القديم والحديث، عليه يعتمد في رواية الآثار وتصحيح أسانيد الأخبار "...وقال ابن زكور": سمعته من إملائه في مجلسه الخطير جملة وافية من الجامع الصغير وأبوابا من صحيح البخاري، سماع دراية وتحقيق رواية، فرأيت من ظرفه ولطفه ما سحر وبهر، وتنتزهت من فهمه وحفظه في جنة ونهر².

أجاز ابن زكور إجازة مطلقة عامة في جميع مقروءاتي معقولا ومنقولا توحيدا ونحو ولم يذكر قدورة أي شيخ من أشياخه وإنما اكتفى بقوله: فليحدث بذلك إن أحب عن أشياخي إلى المؤلفين³.

• علال بن سعيد بن ابراهيم قدورة (ت. 1160هـ):

قاض، من فقهاء المالكية، له مشاركة في بعض العلوم. أعدمه الداوي محمد بكداش مع أخيه أحمد، سنة 1118 هـ. وهو قاض على مدينة الجزائر⁴، وهناك خلاف حول صلة القرابة التي تجمع هذا الأخير بالشيخ سعيد قدورة، بينما نجد ابن المفتي في تقييداته يذكر أن علال هو ابن أخت أحمد قدورة، وهو ما ذهب إليه ألبير دوفو الذي قال هو الآخر أنه حفيد قدورة من ابنته، إلا أن العثور على وثيقة موجودة في سجلات المحاكم الشرعية، وهي عبارة عن وقف أهلي يعود إلى سنة 1117هـ، وضعت حدا للجدل، وأكدت أن علال هو ابن الشيخ

¹ عادل نويهض، المرجع السابق، ص 259.

² المرجع نفسه، ص 259-260.

³ أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج 2، ص 45.

⁴ عادل نويهض، المرجع السابق، ص 259.

سعيد قدورة، حيث جاء في نهايته هذا النص ... شهد عليه بذلك، وهو في الحالة الجائزة شرعا ، وعرفه بتقريب السيد علّال بن سيدي سعيد، وذلك بتاريخ أوائل صفر الخير عام سبعة وعشر ومائة وألف»، فسيدي سعيد على الأرجح هو سعيد قدورة . وهو ما أشار إليه صاحب تحفة الزائر" الذي قال أنه ابن مؤسس البيت، لم تأت المصادر على ذكره إلا عرضا عندما توقفت عند حادثة مقتل أحمد قدورة، حيث اكتفى ابن المفتي بوصفه بسيدي" وهي الصفة التي ارتبطت بالعلماء ، أعدمه الداوي محمد بكداش مع أخيه أحمد سنة 1118هـ¹.

المبحث الثاني: أسرة قدورة ودورها العلمي

المطلب الأول: آل قدورة والمناصب السلطانية

من أهم المناصب التي تحصلت عليها الأسرة وزادت من رفعتهم ونالوا بها المراكز الحساسة ووظيفة الخطابة، إذ ينقل أبو القاسم سعد الله في تاريخ أنقدورة كان على موعد مع أستاذه المظمطي لأن نشاطه العلمي قد بدأ بوفاة شيخه، ذلك أن المصادر تتحدث عن تداول الإفتاء المالكي بينه وبين أحمد زروق بن عمار بن داود. وأثناء تولي أحمد بن داود لوظيفة الإمامة والتدريس بالجامع الكبير كان قدورة متوليا إمامة جامع البلاط والخطابة في جامع سيدي رمضان. ولا ريب أن قدورة كان أثناء ذلك يدرس أيضا في أحد هذين الجامعين. ومهما يكن من أمر فإنه قد انفرد بالإفتاء أواسط سنة 1028 حين عزل عنه أحمد زروق بن داود ، وقد ظل قدورة في هذا المنصب الخطير إلى وفاته سنة 1066،² ولعله هو الذي سعى إلى هذا المنصب الذي كان يتهيا له منذ عاد من زاوية أبهلول وبالتأكيد منذ عاد من رحلته في تلمسان والمغرب. فقد كان مثل هذا المنصب محركا لتنافس كبير بين العلماء، إذ فيه الجاه العريض والمال الغزير، وتدرج قدورة في الوظائف فهو إمام جامع البلاط وخطيب

¹ عباس كحول، حمزة بوقدوم، المرجع السابق، ص47.

² أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج1، ص361.

جامع سيدي رمضان ثم هو إمام وخطيب ومدرس الجامع الكبير، بالإضافة إلى كونه مفتي المالكية ووكيل أوقاف¹

الجامع الأخير. وبذلك يكون قد وصل إلى قمة السلم الوظيفي والعلمي. وهو ما يزال في مقتبل العمر. وقد عرفنا أن الباشا هو الذي كان يعين في الوظائف المذكورة. وأهم ما كان يستدعي التنافس الشديد بين العلماء على وظائف الجامع الكبير هو الأوقاف الطائلة التي كان يتمتع بها. فقد عرفنا أنها كانت من أغنى مصادر الوقف في الجزائر، ولم يكن آل قدورة بالرجال السهلي المنال، فقد كانوا في غاية الذكاء والطموح، عارفين بأحوال العصر وأهله. وتذكر المصادر أن محمد السعيد قدورة كان غنيا أيضا حتى أنه كان يتاجر بأمواله مع بعض كبار التجار، كما كانت له أرض حراثة².

والمعروف أن القرن السابع عشر ميلادي كان العصر الذهبي للتجارة ووفرة غنائم البحر ورواج السلع والدراهم في الجزائر، ولعل سعيد قدورة كان يستعمل ماله في هذه الأمور التي كانت تدر عليه أموالا طائلة وقد كثرت أشغاله وارتفعت قيمته حتى أصبح يقدم عنه أربعة من النواب ومنهم الشاعر ابن رأس العين لينوبوا عنه في الخطابة ويدفع إليهم من ماله الخاص. وأخيرا جرؤ على تقديم ابنه محمد بدله في الفتوى والتدريس والخطابة بالجامع الكبير، وهو عمل قل من جرؤ عليه، لأن الوظيفة شخصية وليست وراثية أو حرة. ولكن قدورة الذي خبر الناس في عصره وعرف كيف يوقف تدخلهم تمكن من كل ذلك دون معارض³.

ورغم أن المعجبين به، كابن المفتي، يقولون إن سعيد قدورة كان يدفع من جيبه الخاص إلى من ينيبهم عنه فإن أوقاف الجامع الكبير في عهده لم تكن محصنة كل التحصين فابنه

¹ أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج1، ص361.

² المرجع نفسه، ص362.

³ المرجع نفسه، ج2، ص268.

محمد، وهو من أكبر العلماء في عصره، كان يتقاضى حقه في الأوقاف أثناء حياة والده لأنه كان ينوب عنه رسمياً بخلاف الأربعة الآخرين. وقد استطاع قدورة أن يتفق على الجامع وأن يوفر أموالاً اشترى بها كتباً لمكتبة الجامع، كما شيد زاوية قرب الجامع أصبحت فيما بعد تعرف باسم زاوية الجامع الكبير. وكذلك شيد مدرسة لفقراء الطلبة والغرباء منهم، كل ذلك من فائض أوقاف الجامع الكبير¹. ورغم أن الرأي العام هو الذي كان يتحكم في مصير وكيل الوقف عموماً فالظاهر أن الإشاعات كانت تحوم حول تصرفات قدورة في الأوقاف. وبعد ثماني سنوات من توليه طالبه الناس بتقديم الحساب على أموال الجامع التي بلغ فائضها وحده عند توليته اثني عشر ألف ريال بوجو. وقد أبى في البداية أن يوضع في موضع الاتهام، ولكنه رضي عند إصرارهم على ذلك، فأخرج لهم الوثائق التي تثبت عدم تبذيره والتي تحصى كل ما اشتراه سواء للمكتبة أو لإصلاح الجامع. وكلها كانت وثائق بأقلام وأختام العدول ويقول المعجبون به إن حساده قد خاب ظنهم وبطلت خطتهم. ولعل تسرب الكتب الذي أشرنا إليه في مكتبة الجامع الكبير قد بدأ أثناء حياته هو².

وبلغت من قيمة سعيد قدورة عند الباشوات أنهم كانوا يقفون له إجلالاً ويقبلون يده. ولا ريب أنه عرف كيف يحافظ على مكانته العلمية بينهم وكيف يحتفظ برضاهم عنه أيضاً. فخلال الفترة الطويلة التي تولاهما تداول على الجزائر عدد من الباشوات وحدثت اضطرابات وثورات وكان هناك الخصوم والأصدقاء. ومع ذلك فقد حافظ قدورة على توازن السفينة في وسط بحر هائج. ولقد بلغ من حرمة، على ما تذكر الروايات، أنهم كانوا يعتقدون فيه النفع والضرر والبركات والكرامات. ومعنى هذا أنه لم يكن في نظرهم³

¹ أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج1، ص365.

² أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص362.

³ المرجع نفسه، ص363.

بدعواتهم إلى الجهاد وتوحيد الجيشين التونسي والجزائري لصد الهجمات المتكررة من قبل الإسبان¹ بشكل خاص والأوروبيين بشكل عام على ساحل المغرب العربي، وكانت الطبقة المثقفة مهتمة بهذا الأمر أيضًا كان ذلك يحدث في أعمال الإدارة، وأدان التجاوزات التي صدرت من جانب اليهود الذين مارسوا الربا، مما أدى إلى تدمير الوصايتين اللتين انتهتا إلى الوقوع في فخ الاحتلال الفرنسي قبل التطرق إلى العلاقات الثقافية وتطورها ومدى تأثيرها في تحسين الأوضاع،

أما فيما يتعلق بالوضع الثقافي في ولاية تونس في نفس الفترة، فقد كانت الحياة الثقافية تشهد هي الأخرى نشاطا معيناً².

وقد أدى ذلك إلى آثار إيجابية تؤكد أن الوصاية كانت على أبواب عصر النهضة، عمل البايات على إعطاء العلم والثقافة حقوقهما، رئيسهم الباي حسين الذي اهتم بشكل خاص بمدينة القيروان بما عرفته من علم وعلماء نزلوا إليها للدراسة. وفي عهده تم تسجيل بناء وترميم حوالي خمسين مسجداً. قام ببناء مدرسة صفاقس، المصممة خصيصاً للمسافرين. تم تزويد المدرسة بالكتب وتزيينها بالسجاد والدانتيل الجميل كان الباي يولي احتراماً كبيراً لشيخو الزوايا. وفي عهده نشأت مدرسة الحركة الغيلانية، التي يعود أصلها إلى الشيخ سيدي عبد القادر الجيلاني³.

¹ بخصوص هذا الموضوع نشير إلى دراسة: دوالي خديجة، الغزو الإسباني على السواحل الجزائرية (911-917هـ/1505-1511م)، مجلة القرطاس، العدد6، 2017، ص26-41.

² صالح بوسويلم، محمة عائشة، من مظاهر التواصل الثقافي بين الجزائر وتونس خلال العهد العثماني(1519-1830م)، هجرة العلماء والطلبة الجزائريين إلى تونس أنودجا، ص231.

³ عبد القادر الجيلاني هو: عبد القادر بن موسى بن عبد الله بن جنكي دوست الحسني ولد في جيلان وراء طبرستان سنة 471هـ ثم انتقل إلى بغداد سنة 488هـ، فاتصل بشيوخ العلم، وبرع في أساليب الوعظ، وثقفه وسمع الحديث، وقرأ الأدب واشتهر، وتصدر للتدريس والإفتاء في بغداد سنة 28هـ وتوفي بها سنة 561هـ. وأهم مصنفاته: الغنية لطالب طريق الحق. والفتح الرباني. وفتوح الغيب. وألفت في مناقبه كتب منها: مناقب الشيخ عبد القادر الجيلاني لموسى بن محمد اليونيني - وتقريح الخاطر في مناقب الشيخ عبد القادر للإربلي، ينظر، شمس الدين، سير أعلام النبلاء، ج20، ص439.

نستطيع القول أنّ أسرة آل قدورة قد تبوّئت مكانة مرموقة في المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني، حيث استطاعت أن تجمع بين العلم والنفوذ السياسي، مما أهلها لتولي المناصب مهمة داخل الدولة، فقد ارتبط اسم هذه الأسرة بمنصب الإفتاء المالكي، النذل ظل في يدها لفترة طويلة، وهو من أعلى المناصب الدينية التي كان لها تأثير مباشر على السلطة والمجتمع¹.

كما يعد بيت سعيد آل قدورة من البيوتات العلمية شهرة بالجزائر العثمانية، وقد حاز من النفوذ ما مكنها من تولي الإفتاء المالكي بمدينة الجزائر أكثر من قرن بدون انقطاع²، وبذلك وصل بيت قدورة إلى قمة السلم الوظيفي بتعيين من الباشا نفسه³.

المطلب الثاني: آل قدورة ومكانتهم العلمية في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني:

بلغت مكانة سعيد قدورة عند الباشاوات أنهم كانوا يقفون له إجلالا ويقبلون يده، ويبدو أنه عرف كيف يحافظ على مكانته العلمية بينهم ويحافظ برضاهم عنه أيضا⁴، إضافة إلى ذلك كانت له هيبة ووقار واحترام من الناس والحكام، فكانوا الباشاوات يقدمونه على المفتي الحنفي أو شيخ الإسلام، وكانت قدورة الأسبقية على زميله الحنفي في المجلس العلمي والقضائي الذي كان ينعقد برئاسة قدورة في الجامع الكبير⁵.

إن المعتقدات الدينية للعثمانيين، تعد عاملا مهما في إحداث التقارب بينهم وبين علماء الجزائر، حيث كانوا في بلادهم يجلبون العلماء والمرابطين، كما كانوا مرتبطين ببعض الطرق الصوفية، فحملوا معهم سلوكهم هذا إلى الجزائر، فكانوا يجلبون المرابطين ويتبركون بهم، فقد

¹ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1998م، ص150.

² أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ط6، ج1، ص357.

³ درقاوي منصور، الموروث الثقافي العثماني بالجزائر ما بين القرنين (10-13هـ/16-19م) بين التأثير والتأثر، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، الجزائر، 2014-2015م، ص67.

⁴ أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص363.

⁵ المرجع نفسه، ص364.

كانوا يعتقدون في سعيد قدورة النفع والضرر والبركات والكرامات، ومعنى هذا أنه لم يكن في نظرهم موظفا عاديا ولكنه كان عند العامة من العلماء الصالحين، في منزلة المتصوف المرابط، فأصبح تعيين المفتين في الجامع الكبير بمدينة الجزائر من عائلة سعيد قدورة بسبب عقيدة الناس والحكام في هذه الأسرة، وليس لما تحمله من علم، وربما السبب أعمق كما ذكر سعيد قدورة بسبب عقيدة الناس والحكام في هذه الأسرة وليس لما تحمله من علم، وربما السبب أعمق ما ذكر أبو القاسم سعد الله على أن هذه الأسرة موالية للعثمانيين، إلى جانب سمعتها ومكانتها العلمية بين العلماء داخل البلاد وحتى خارجها، حتى ارتبط في أذهان العامة أن المنصب إذا لم يتولاه واحد من آل قدورة يصيب البلاد شر عظيم، بل حتى يتفقون أن البركة تلتصق حتى بالأبناء في سن الحداثة، وإن لم يتول مفت من عائلة سعيد قدورة فإنه سينهال عليها وابل من البؤس كغلاء الأسعار والزلزلة والصاعقة وأشياء أخرى.

إن العلاقة بين عائلة سعيد قدورة حسنة، ويتضح ذلك من خلال تعيين علمائها في المناصب الدينية والعلمية الرفيعة كالفتيا والقضاء والخطابة بالجامع الكبير، أكبر الجوامع المالكية بمدينة الجزائر، وحرصها على استمرار تلك المناصب في بيت آل قدورة¹.

إذا كانت بداية الأسرة في وظيفة الإفتاء سعيدة فإن نهايتها كانت مأساة، فقد لعبت السياسة لعبتها القذرة، نتيجة انتشار الرشوة والتساهل في أمور الدين والتعدي على الأوقاف والوشاية، والتي كانت سببا في عزل ونفي وقتل العلماء، وحسب الدكتور أبو القاسم سعد الله فإن انحياز الحكام إلى العلماء الأحناف ولد تنافس بينهم وبين علماء المالكية وهذا التنافس ظهر كأنه صراع مذهبي. وعند حدوث نزاع بني العلماء، وغالبا ما كان الداي يميل للمفتي الحنفي وأحيانا يعزل الطرفين².

¹ عباس كحول، حمزة بوقدوم، عائلة قدورة التونسية بالجزائر خلال العهد العثماني من سلطان العلم إلى سيف السياسة، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية، المجلد 5، العدد 2، ديسمبر 2020م، ص 50.

² المرجع نفسه، ص 50.

وقع سعيد قدورة تحت طائلة الإشاعات التي كانت تحوم حول تصرفاته في الأوقاف، حيث طالبه الناس بتقديم الحساب على أموال الجامع، بعد ثماني سنوات من توليه إدارة الأوقاف، والتي بلغ فائضها وحده عند توليه اثني عشر ألف ريال بوجو، امتنع في البداية أن يوضع في موضع الاتهام، ولكنه رضي عند إصرارهم على ذلك، فأخرج لهم الوثائق التي تثبت عدم تبذيره والتي تحصي كل ما اشتراه من كتب للجامع منا شرح العيني على صحيح البخاري وعرفهم بإصلاحات وبناء أمان تلاشت، وكلها كانت وثائق بخط العدول¹.

فخاب سعيهم وظنونهم الفاسدة، ويشير سعد الله بناء على وثائق أن سعيد قدورة طرد بأمر من عسكر الجزائر، وأمر بالتوجه من إسطنبول للتخلص منه بإشارة من حساده، دون أن يشير النص إلى التهم التي وجهته حتى يستحق الإبعاد ولا إلى مدة بقاءه، لكن الأهم أنه عاد وانتصر على خصومه².

تعرض محمد بن سعيد قدورة للعزل سنة 1090هـ/1679م لبضعة أيام، والسبب في هذا العزل هو رسالة بعثها حسادهم إلى الحاكم، بالرغم من أنه كان رجلا فاضلا وكريما وهذه التهمة ليست إلا أكاذيب وافتراءات من ذوي النية السيئة، وقد أعيد إلى منصبه بعد براءته من هذه الاتهامات³.

كانت الوشاية سببا اعتمده الحكام لعزل العلماء، لاختلافهم حول القضايا الشرعية والتي غالبا ما تنتهي بمشادة سببا آخر لعزلهم، حيث يتدخل الباشا للفصل في الأمر وغالبا ما كان ينحاز إلى رأي المفتي الحنفي وخير مثال على ذلك ما حدث سنة 1706م في المجلس العلمي⁴، حيث حدث خلاف بين المفتي المالكي أحمد بن سعيد قدورة والمفتي محمد الميار

¹ المرجع نفسه، ص 50.

² أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، مرجع سابق، ص 364.

³ المرجع نفسه، ص 99.

⁴ رشيدة شكري معمر، العلماء والسلطة العثمانية في الجزائر فترة الدايات (1671-1830)، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر 2005/2006م، ص 168.

حول قضية سكن المرأة التي أساء إليها زوجها، فهل ينبغي بقائها في بيتها أو إلزامها بتغيير محل الإقامة¹؟ فالمفتيان غير متفقان حول هذه المسألة، وهذا الاختلاف أدى إلى نقاش عنفي داخل المسجد الكبير، فترافعا إلى الباشا الذي حضر تناظرهما مع العلماء الذين انقسموا إلى فريقين، أحدها مع مفتي المالكية والآخر مع مفتي الحنفية، حسب المؤرخ الفرنسي ألبير دوفو فإن الداوي انحاز لرأي المفتي الحنفي، وعزل أحمد بن سعيد قدورة، ولكن ابن المفتي يعطي سببا آخر لهذا العزل، وهو الصراع بين العلماء والمتمثل في العداوة بين عائلة بن قدورة وعائلة ابن العنابي حول الخطبة، فعوض بآبن أخته عبد الرحمن المرتضي ليعود بعدها إلى منصبه الذي بقي فيه حتى عهد الداوي محمد بكداش. إن الاحترام الذي تظهره السلطة لأبناء البيوت العلمية سرعان ما كان يختفي عندما يقترب العالم من أمور الدولة، وقد يدفع هذا الأخير حياته ثمنا لذلك كغيره من الناس ولو لمجرد الشك².

لم يسلم من ذلك حتى الموالين للسلطة من أبناء كبار البيوتات العلمية والدينية، ففي حال تدخلهم في أبسط شؤون الدولة يتعرضون للعقاب كغيرهم³، حيث قام محمد بكداش بقتل أبناء الشيخ سعيد قدورة، أحمد وعلال، ويشير صاحب "تحفة الزائر" إلى هذا الحادث في النص الآتي: "ولما تولى محمد بكداش... سنة 1118هـ، قبض على الأخوين العالمين السيد أحمد والسيد علال ولدي العلامة المؤلف الشهير الشيخ محمد قدورة، وكان الأول مفتيا للمالكية والثاني قاضيا لهم، فقتلها في مجلسهما خنقا⁴"، يبدو أن الحقد الذي كان يكنه

¹ عباس كحول، حمزة بوقدوم، مرجع سابق، ص 51

² عباس كحول، حمزة بوقدوم، مرجع سابق، ص 51.

³ فوزية لزعم، البيوتات، ص 485.

⁴ محمد بن الأمير عبد القادر، تحفة الزائر، ج 1، ص 70

بكداش لأحمد وعلال كان كبيرا، إذ لم براع في ذلك شيء حتى أنه تركهما في حبس مليء بالدنس حتى كادا يختنقا، وقتل الاثنيت سنة 1118هـ/1706م¹.

إن الشهرة والمكانة التي تمتع بها بين قدورة لم يحولا دون اغتيال عالمين من نفس البيت في آن واحد، وفي أوجه شهرة ونفوذ بيتهم، ويكتف الدارسون بالإشارة إلى أسباب هذه النكبة بوصفها من المؤامرات السياسية، ذكر ابن المفتي في تقييداته أن محمد بكداش في عهد الداوي حسين خوجة، كان متوليا منصب "دفتر دار الجيش"، وقد حيك ضدّه دسائس من طرف بعض الوشاة، واتهم رفقة إثنان آخران بتهم، زجه من أجلها الداوي حسين خوجة في السجن، ثم نفاهم إلى طرابلس، وهناك عزموا على أحد الأمرين "إما الموت أو الوصول إلى الإمارة، وفعلوا عادوا إلى الجزائر، ونجحوا عن طريق المؤامرات في تنصيب محمد بكداش وتتحية حسين خوجة، وزعموا أن أحمد بن سعيد قدورة لم يكن يجهل ما وقع للثلاثة ونفيم، ويحتمل أن يكن ذلك بسبب المحبة الكبيرة التي يوليها حسين خوجة لأحمد، وكان أحد هؤلاء الوشاة السبب فيما وقع، يلح ابن المفتي إلى أن سبب قتل أحمد وعلال يعود إلى العداوة التي يكنها له جماعة بما فيهم بعض العلماء الأحناف، ولا ننسى أن الداوي حسين خوجة الذي نفي بكداش وأصدقائه كان أحد رجال العلم، كما أن الداوي محمد بكداش هو الآخر من رجال العلم الأحناف، وقد أهله ذلك ليشغل منصب دفتر دار، وتبقى هذه الحادثة كنقطة سوداء في سيرة محمد بكداش وتاريخ دولته حتى أن نهايته كانت شنيعة، حيث قتل خنقا على يد إبراهيم آغا العرب².

رغم هذه التحديات بقيت آل أسرة محافظة على مكانتها، بفضل علمها ونفوذها، حيث أصبحت رمزا من رموز النخبة الدينية والسياسية في الجزائر العثمانية³.

¹ ابن المفتي، تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشوات الجزائر وعلمائها، تحقيق فارس كعوان، ط1، بيت الحكمة، الجزائر، 2009م، 99.

² عباس كحول، حمزة بوقدوم، مرجع سابق، ص52.

³ أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987م، ص102.

الفصل الثالث:

بيت آل قدورة ودوره الثقافي

الفصل الثالث: بيت آل قدورة ودوره الثقافي

المبحث الأول: تطوير مؤسسة الأوقاف لدى الجامع الكبير

المطلب الأول: تشييد زاوية الجامع الكبير

المسجد شرعا هو كل موضع من الأرض لقوله صلى الله عليه وسلم: " جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا"¹ (رواه البخاري ومسلم)، وهو المكان الخاص الذي يؤدي فيه المسلمون الصلوات المفروضة، وصلاة الجمعة، وصلاة العيدين، وتحفيظ القرآن الكريم، وتعليم الفروض الدينية، ومختلف العلوم الأخرى المتعلقة بحياة المسلمين، والتعريف بشؤون الناس ومعالجة بعض المشاكل والقضايا المتعلقة بالحياة اليومية للمجتمع².

والمسجد في نوعان واحد لا تقام فيه صلاة الجماعة، بينما تجرى في الآخر وهو المسجد الجامع، أو الجامع الكبير أو مسجد الخطبة، ويتضح من خلال هذا القول أن الجامع هو المسجد الذي تؤدي فيه صلاة الجماعة يوم الجمعة، ولذا عرف بالجامع، كما يمكن اعتبار لفظ الجامع نعت للمسجد، وإنما نعت بذلك، لأنه علامة الاجتماع³.

ولقد عرفت مدينة الجزائر خلال العهد العثماني عدة مساجد أشهرها الجامع الكبير، وهو أعظم مسجد للعاصمة، حيث تقدر مساحته بحوالي 200متر، ويعود تاريخ بناء هذا المسجد إلى العهد المرابطي، حيث أسسه يوسف بن تاشفين سنة 409هـ/1018م⁴، ولقد اكتسب هذا الجامع مكانة عظيمة في العهد العثماني، حيث امتاز بجماله ودقة بنائه، خاصة في قاعة الصلاة، وفي الترتيب البديع للأقواس المصقولة، وتعاقبها مع الأقواس الحادة،

¹ محمد بن عبد الله الزركشي، إعلام الساجد بأحكام المساجد، ط1، تحقيق أبو الوفا مصطفى المراغي، القاهرة، 1996م، ص27.

² أحمد مرويش وآخرون، الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954م، الجزائر، 2007م، ص12.

³ بن بلة خيرة، المنشآت الدينية بالجزائر خلال العهد العثماني، رسالة دكتوراه، معهد الآثار، جامعة الجزائر (الجزائر)، 2007/2008م، ص34/35.

⁴ نور الدين عبد القادر، صفحات من تاريخ مدينة الجزائر، من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي، دار الحضارة، الجزائر، 2006م، ص155/157.

خاصة في قاعة الصلاة، وكانت صمغته ترتفع على مستوى سطح الأرض إلى خمسة أمتار، وسقف المسجد يرتكز على 62 عمودا، وما كان يميزه أيضا وجود فوارة من المرمر (الرخام) أضافها العثمانيون في الساحة للوضوء¹.

وكان بالجامع الكبير بمدينة الجزائر (ساعة شمسية من رخام أبيض) على سطحه، كانت تعرف بها الأوقات الزمنية، حيث كان يعول عليها لضبط أوقات الصلاة الشرعية، إلى جانب وجود مصباح فخم جميل، كان موضوعا في مكان جميل بسطح المئذنة، والذي كان يستعمل للإعلام بدخول وقت الصلاة الليلية، ولاسيما في ليالي رمضان، حتى يراه مؤذني بقية مساجد العاصمة من أعلى الصوامع، فيسرعوا في الأذان².

وفي العهد العثماني، كان الجامع الكبير بالعاصمة مقرا للمفتي المالكي والمجلس الشرعي (يوم الخميس)، وكان هذا المجلس يضم المفتي المالكي والمفتي الحنفي، والقاضيين المالكي والحنفي وكبار العلماء والقضاة، كما كان يحضر الباشا أو نائبه عند الضرورة، ومن أبرز مهام هذا المجلس هو الفصل في القضايا الفقهية الشائكة، ولاسيما تلك التي يختلف فيها القضاة عند التطبيق والتنفيذ، أو تلك التي يحتاج فيها الباشا إلى فتوى العلماء³.

وفي إطار التعايش المذهبي بين الحنفية والمالكية، وخاصة في مجال القضاء، عمل العثمانيون على جمع ممثلي المذهبين داخل الهيئة العلمية للمجلس العلمي، الذي ضم، بالإضافة إلى المفتي الحنفي الذي تولى مهمة الإشراف على جلسات المجلس وإدارتها، المفتي المالكي والقاضيين الحنفي والمالكي، والضابط الإنكشاري برتبة قاضي.

باشا آية باشي، ممثل الباشا لفرض الأمن والانضباط داخل المجلس، بالإضافة إلى مجموعة من الموثقين، الذين يهتمون بتوثيق كل ما يجري في المجلس⁴، وهذا يدل على

¹ عبد الرحمن الجيلالي، الجامع الكبير بمدينة الجزائر معماريا وتاريخيا، مجلة الأصالة، العدد 8، 1982م، ص 126.

² المرجع نفسه، ص 122.

³ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، مرجع سابق، ص 258.

⁴ محمد بوشنافي، مصادر دراسة التاريخ العسكري لإيالة الجزائر خلال العهد العثماني 1520-1830، ص 293-295.

تأييد وجود المذهب المالكي إلى جانب المذهب الحنفي في القضاء والفتوى في الجزائر خلال العهد العثماني، لا سيما وأننا نعلم أن المجلس العلمي كان الهيئة التشريعية لمؤسسة الأوقاف فقد تربع آل قدورة على منصب المجلس الشرعي العزيز وفي هذا الصدد، نشير إلى أسماء بعض الشخصيات التي تولت مهام الإفتاء أو القضاء من المذهبين المالكي والحنفي في المجلس العلمي بالجزائر، استنادًا إلى وثائق المحاكم الشرعية كدليل على العضوية الدائمة (المزدوجة) لمنصبي القاضي والمفتي المالكي، إلى جانب نظرائهم من المذهب الحنفي ضمن تركيبة المجلس العلمي¹.

ورد ذكر المفتي المالكي محمد بن سعيد بن إبراهيم مع المفتي الحنفي حسن بن مصطفى، والقاضي المالكي علي بن محمد بن عبد الله مع القاضي الحنفي حسن أفندي في وثيقة مؤرخة عام 1755 ميلادي، حيث يتم الفصل في القضايا المعروضة عليه، حيث يُسمع فيه شكاوى الحكام والولاة وغيرهم من ذوي السلطة، ليكون أشبه بديوان المظالم².

وفي سياق المجلس العلمي، تجدر الإشارة إلى مسألة بالغة الأهمية تعكس العلاقة الطيبة والاحترام المتبادل الذي يكنه عثمان بن سعيد قدورة داخل المجلس، فمن خلال مراجعة بعض وثائق المحكمة الشرعية المتعلقة بالجلسات الأسبوعية للمجلس، اتضح أن الفقيه كان يحتفظ بالألقاب الفخرية المكررة المسجلة في سجل هيئة الإفتاء³.

إن وجود أسرة آل قدورة على رأس الفتوى في الجامع الأعظم قد جعلتنا ندرك أن حالة التعايش المذهبي بين الحنفية والمالكية قادت النظام القضائي في الجزائر خلال العصر

¹ محمد لعباسي، الإفتاء في الجزائر العثمانية 918هـ-1245هـ/1512م-1830م، رسالة مقدّمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ والحضارة الإسلامية، إشراف، سلطاني الجيلالي، قسم الحضارة الإسلامية، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة احمد بن بلة وهران، 2013/2012، ص 89-95.

² أبو القاسم سعد الله، شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون داعية السلفية، ص 103-104.

³ قاصري محمد السعيد، العلماء والفقهاء في الجزائر بين إضطهاد ونفي منظومة الحكم العثماني واستقطاب واستغلال منظومة الحكم السعدي والعلوي المغربي، عصور، المجلد 7، العدد 26، 2016-2017، ص 213.

العثماني إلى ثنائية الهياكل القضائية والأحكام، ولنفترض أن الأمر يتعلق بـ الأتراك، والترغوليين، وبعض المناطق الحضرية، وفي هذه الحالة، يستمد القضاء أحكامه من المذهب الحنفي، أما إذا كانت القضايا تتعلق بطوائف أخرى من السكان الأصليين في الجزائر، فيستمد القضاء أحكامه من المذهب المالكي وهذا ما ميّز فترة آل قدورة¹.

لقد ورث سعيد قدورة مبلغا معتبرا من عائدات أوقاف الجامع الكبير عند توليه منصب وكيل أوقافه، ويكمن الفرق بينه وبين سابقه من العلماء الذين تولوا هذا المنصب قبله، هو أن قدورة استطاع هذه الأموال في تطوير الجامع الكبير وتحويله إلى صرح علمي وحضاري تشد إليه الرحال من كل حذب وصوب، وذلك ببناء زاوية ومدرسة من فائض أوقافه.

ولم يكن المفتي قدورة ينفق على نفسه من هذه الأوقاف بحكم منصبه، فقد كان ميسور الحال، بل أن خلفاءه الذين كانوا ينوبون عنه إن تأخر عن الخطبة أو صلاة الظهر أو العصر، كان ينفق عليهم من ماله الخاص لا من الأوقاف، لأنه كان صاحب ثروة وجاه².

لم يكن الشيخ قدورة، ينظر للوقف على أنه مجرد صدقة تصرف على الفقراء والمساكين وغيرهم، بل تجاوز هذه النظر الكلاسيكية إلى نظرة استشرافية بخصوص استغلال أوقاف الجامع الكبير، كيف لا وقد زار قدورة أثناء رحلته في طلب العلم عدة مؤسسات علمية داخل الجزائر وخارجها (المغرب الأقصى)، وقارن بينها وبين ما يوجد في مدينة الجزائر، فأراد بذلك أن يجعل من الجامع الكبير مدرسة بامتياز، تنافس مختلف مراكز العلم في العالم الإسلامي آنذاك، وتشفي غليل طلبة العلم، وتغنيهم عن شد الرحال إلى أماكن أخرى لطلب العلم.

¹ قاصري محمد السعيد، المرجع السابق، ص213.

² ابن المفتي، مرجع سابق، ص98.

المطلب الثاني: بناء المرافق العامة للجامع الكبير

وفضلاً عن ذلك، حظي الفقيه المالكي سعيد بن إبراهيم بن عبد الرحمن، المعروف بقدورة، بتشجيع كبير من الولاة العثمانيين نتيجة جهوده الكبيرة في مجال التدريس والبلاغة والإمامة، لا سيما وأننا نعلم أن سعيد قدورة بنى مدرسة لتعليم الطلاب الفقراء والغرباء، بغض النظر عن انتمائهم المذهبي. كما بنى زاوية الجامع الأعظم من أوقافه، وأنفق على نوابه الأربعة في الخطبة من ماله الخاص وهذا ما جعله موضع تقدير لدى الباشوات وأهل الديوان الذين قدموه إلى المفتي الحنفي، ممثل المذهب الحاكم في الجزائر.

والمتابع لمسار الحركة الفقهية في الجزائر خلال العهد العثماني يدرك أنه كان يعرف آنذاك مذهبين فقهيين: المذهب الحنفي والمذهب المالكي. وكما هو معلوم، فإن المذهب المالكي هو المذهب الفقهي الذي ساد في الجزائر، باستثناء منطقة مزاب، لفترة طويلة قبل الوصاية العثمانية. وكان الناس يتعاملون في القضايا الشرعية والمعاملات العامة وفقاً لآراء الإمام مالك بن أنس التي جسدها علماء أسرة آل قدورة في الجزائر العثمانية الذين عملوا على إبقاء المذهب المالكي، وعدم مضايقته من قبل العثمانيين¹.

وفي كنف كل من أبو عثمان سعيد بن إبراهيم بن عبد الرحمن المؤسس الأول للأسرة، ومحمد ولده لذين شغلوا وظيفة الإفتاء في المذهب المالكي، ظل السكان الأصليون على مذهبهم المالكي في معاملاتهم اليومية والفقهية والاجتماعية. ونتيجة لذلك، برز التعايش المذهبي بين المذهبين الحنفي والمذهب المالكي على أكثر من مستوى طوال فترة الحكم العثماني للجزائر.

فكان للأسرة القدورية دورٌ بارزٌ في بقاء المذهب المالكي طوال فترة حكم العثمانيين في الجزائر، إلا أن هذا لا يعني أنهم لم يتعرضوا للمضايقات، فأبو العباس أحمد بن سعيد بن

¹ عباس كحول، المرجع السابق، ص40.

إبراهيم قدورة الذي تولّى الخطابة والإفتاء في الجامع الأعظم، والذي عاصر الداى حسين خوجة تعرضّ للعزل عدة مرات ثمّ سجن وأعدم بأمر من الداى محمد بكداش سنة 1118هـ بسبب إشتغاله بالسياسة¹.

لم يظر علماء أسرة آل قدورة وفقهاؤها أي تشدّد ضد علماء المذهب الحنفي. بل على العكس، اعتبروا المذهب الحنفي مذهباً سنياً، يتفق مع عقيدتهم في العمل بالكتاب والسنة والإجماع والرأي.

ورغم أن المذهب الحنفي حمل في البداية صورة عقيدة الولاية، إلا أن أهل الجزائر ظلوا على مذهبهم في تعاملاتهم اليومية والفقهية والاجتماعية، كالبيع والشراء، والزواج، والطلاق، والإيجار، والنزاعات، وغيرها من القضايا العامة، وهذا ما يفسر الروح الدينية لسياسة التعايش الديني بين العثمانيين في الجزائر التي تبناها آل قدورة، مما دفع الكثير من الجزائريين إلى تبني المذهب الحنفي في المعاملات والمعاملات، في طرق استغلال أموال الوقف، لا سيما وأننا نعلم أن نسبة كبيرة من سكان مدينة الجزائر قد أصبحت تحت المذهب الحنفي لما يتميز به من مرونة في المعاملات، وخاصة الهبة².

ومن المعلوم أن آراء المذهبين الحنفي والمالكي قد اختلفا في غاية التصرف في الأوقاف؛ فالمذهب المالكي وبإشراف من المفتين المنتمين لأسرة آل قدورة، أفتوا بضرورة صرف الوقف في المصلحة العامة التي وُهب من أجلها، مباشرة دون قيد أو تأجيل أو تردد، وللواقف وورثته الانتفاع بالوقف، حيث لا يعود الوقف إلى الغرض الذي وُقف من أجله إلا بعد اختيار الورثة المنصوص عليهم في وثيقة الوقف. ولذلك، فإن هذه التسهيلات التي أقرها

¹ عباس كحول، المرجع السابق، ص46.

² أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج1، ص364.

كل من سعيد قدورة ومحمد قدورة هي التي دفعت غالبية الجزائريين إلى وقف أموالهم ليستفيدوا منها هم وخلفاؤهم، إلا أنهم يتبعون المذهب المالكي¹.

وللإشارة، كان علماء الأسرة يجيزون الوقف على مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان، كما يقول حمدان خوجة في هذا الصدد: "من أراد الوقف بعد وفاته، لجأ إلى ما يسمى بالمحكمة الحنفية... والمالكية أنفسهم أحالوا عقودهم إلى تلك المحكمة تشجيعاً للمتبرعين ومساعدتهم، ولاكثار موارد الفقراء والمحتاجين..." وهذا إن دلّ على شيء، فإنه يدل على التعايش السلمي بين المذهبين في مجال المعاملات العامة.

وخلال المناظرة التي جرت بين المفتين محمد النيار الحنفي وأحمد قدورة المالكي، قيل إنهما اختلفا اختلافاً حاداً وصل إلى حد تبادل الاتهامات بينهما. بعد انعقاد المجلس الشرعي في الجامع الكبير، دعاهم الباشا إلى قصره بحضور علماء معروفين، وقرر أخيراً الأخذ برأي مفتي الحنفية النيار وعزل المفتي المالكي قدورة. وهذا يدل على تدخل الحكام في حسم الخلافات التي كانت تدور آنذاك لصالح علماء وفقهاء المذهب الحنفي²، بل تجاوز الأمر إلى حد السجن والموت، وهو ما حدث للفقيهين الأخوين أحمد قدورة وعلال قدورة، ومفتي مدينة الجزائر وعالمها وفقهها سعيد قدورة، حيث أعدمهم الداي محمد بكداش عام 1706م³.

المبحث الثاني: المساهمة في حركة التأليف

المطلب الأول: العلوم النقلية

في البداية، تجدر الإشارة إلى أن أهم ما ميّز الوضع العلمي في الجزائر خلال الحكم العثماني هو كثرة الدراسات القرآنية والحديثية والفقهية. لذا، يمكن القول إن معظم الإنتاج العلمي الجزائري آنذاك كان يكاد يقتصر على العلوم الشرعية والتصوف والمجالات الأدبية.

¹ أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص366.

² المرجع نفسه، ج1، ص449.

³ عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، مؤسسة نويهض للثقافة، بيروت-لبنان، ط2، 1980، ص259.

ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، اللذين كانا المصدرين الأساسيين اللذين استقى منهما الجزائريون جميع أنماط تفكيرهم وأسلوب حياتهم¹، وعلى هذا الأساس، فإن بحثنا في ملامح التعايش العقائدي في هذا المجال سيقصر بشكل أساسي على الدراسات القرآنية والفقهية.

خلال العهد العثماني، لم يكن للجزائر وزارة مختصة أو ممثل رسمي مسؤول عن شؤون التعليم، إلا أن المدارس التعليمية انتشرت في مختلف المدن والقرى والأرياف، لتوفير التعليم الأساسي في القراءة والكتابة والحساب وبعض سور القرآن الكريم. وقد تولى العديد من العلماء مهمة التدريس في هذه المدارس²، مثل سعيد قدورة في العاصمة.

كما تحدث الرحالة المغربي ابن زكو الجامع عن مدينة الجزائر، واصفًا إياها بأنها موطن الجواهر الثمينة في الأدب ونقل المعرفة والتفكير العقلاني. وأشار إلى أنها كانت مرتبة للعلماء والصالحين، يسكنها قراء فاضلون وكتاب متعلمون ووعاظ مشهورون. كانت مساجدهم مراكز للتعليم، تعجّ بالعلم، وفصولهم الدراسية تعجّ بالأطفال، وأشاد بعلماء المدينة، الذين كانوا في الأصل أساتذة ومعلمين ومربين وذكر خبرتهم في النحو والفقه والحديث. وذكر أيضًا أن في هذه المدينة ما يقارب مئة فصل دراسي مكتظ، وعندما يضيق المكان، كانوا يبنون منبرًا يُصعد إليه بدرج، حيث يتعلم الأطفال القراءة والكتابة وحفظ القرآن الكريم³. كان طلاب العلم يتركزون في القرى والمدن، وكانوا معروفين، ودارت بينهم نقاشات فكرية عديدة، كما ذكر العياشي. في ورقلة، كان أول من التقى بأبي سليم العياشي هم الطلاب، فسألوه أسئلة كثيرة في مواضيع مختلفة⁴.

¹ أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج7، ص113.

² بلقاسم قرياش، التعليم ومؤسساته في الجزائر العثمانية 1700-1830، مجلة المعيار، مجلد28، العدد1، 2024، ص773.

³ ابن زكور، المصدر السابق، ص77.

⁴ المصدر نفسه، ص48.

المطلب الثاني: العلوم العقلية

كان الإنتاج في العلوم العقلية ضعيفا في الجزائر، رغم اهتمامهم بها من قبل، حيث كانوا يعتمدون فقط على الحساب لفهم العمليات الافتراضية. كما أنهم لم يرجعوا إلى الطب لفهم الأحاديث الدالة على علم الجسد. وأما علم الفلك فلم يكونوا مهتمين به إلا لتحديد أوقات الصلاة، أما الصيدلة فلم تكن مفيدة لهم إلا لمعرفة الأعشاب والمعادن. ولكن كانت هناك بعض المحاولات في كثير من العلوم، سنذكر بعضها

- الحساب:

فنجد عبد الرحمن الأخضرى¹ في كتابه "الدرة البيضاء"² والذي أثر في فكر سعيد قدورة وكذلك ابن حامدوش الذي اهتم به ولكن دون أن يكتب فيه مؤلفات. ومع ذلك، فقد كتب 13 صفحة عن الجبر، وخاصة في موضوع الكسور وأما الهندسة فلا يوجد كتاب موثق عنها إلا إشارات قليلة في رحلة ابن حامدوش.

- علم الفلك:

وكان هناك اهتمام ملحوظ بعلم الفلك، ويتجلى ذلك في كتاب "البارع في احكام النجوم" لمؤلفه علي بن أبي الرجال القيرواني(ت426م)، وكذلك في كتاب "منظومة بغية الطلاب في علم الأسطرلاب" لابن الحباك التلمساني(ت 867هـ/1463م)، الذي ظل مؤلفه مرجعاً متداولاً طويلاً جداً. إضافة إلى عبد الرحمن الأخضرى الذي وضع نظاماً سماه "السراج في الفلك"

¹ ولد الأخضرى في بنطوس من قرى نواحي بسكرة. وهناك نما وشب وأخذ العلم عن والده وشقيقه الأكبر. وكان والده محمد الصغير من علماء الوقت أيضا، فألف أي الوالد حاشية على خليل وكتابا في التصوف أيضا، هاجم فيه من سماهم بالدجالة الذين انحرفوا في رأيه عن منهج الشرع القويم. ولعل الأخضرى قد تأثر في هذا المجال بوالده كما أن جده محمد عامر كان من علماء الوقت فجمع أيضا عملا في الفتاوى الفقهية. وتذكر بعض الروايات أن الأخضرى قد طلب العلم أيضا بقسنطينة وأخذ على الشيخ عمر الوزان. كما طلبه بتونس وأخذ على مشائخ جامع الزيتونة. ولكن هذه الرواية غير مؤكدة، سيما إذا عرفنا أن حياة الأخضرى نفسها ما تزال غامضة. ذلك أن معظم المترجمين له يذهبون إلى أنه قد عاش ثلاثا وثلاثين سنة فقط، ينظر، أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، ص500.

² عبد الرحمن الأخضرى، الدرة البيضاء في الفرائض، ط2، 1990، ص142

سنة 939هـ¹، بالإضافة إلى عدة كتب منها "أثمد البصائر في معرفة المظاهر" لعبد الله بن عزوز المراكشي.

- المنطق:

ومن أبرز علماء هذا العلم محمد بن يوسف، ومحمد بن عبد الكريم المغيلي، وابن حمدوش، وسعيد قدورة، وعبد الرحمن الأخضر، الذين ألفوا في المنطق عدة كتب بلغ مجموعها مائة وثلاثة وأربعين بيتاً، بعنوان "سلم المنطق المجيد"².

ومع ذلك، ظل هذا التخصص من العلوم المهمة إلى حد ما، وذلك لعدة أسباب. أولاً: إن الاهتمام بعلم التصوف كان أعظم من الاهتمام بعلم المنطق. علاوة على ذلك، لفهم علم المنطق كان لا بد من معرفة معارف القدماء، وهو ما لم يكن متوفراً في المكتبة الجزائرية آنذاك.

وبالتالي فإنّ العلماء العقلين الذين ذكرناهم هم من ساهموا في تكوين شخصية علماء أسرة قدورة يتقدمهم سعيد بن قدورة، بالإضافة إلى رحلته إلى مدينة تلمسان معقل العلوم العقلية خاصة المنطق وأصول الفقه، وتتلّمذه على يد الشيخ سعيد المقرئ، رائد العلوم العقلية، فتتلّمذ عليه في الحديث الشريف والأدب والتاريخ والبلاغة والبيان وغيرهما، وقد أجازة سعيد المقرئ بتلمسان بسنده في الكتب الستة إلى القاضي عياض رفقة أبو العباس أحمد المقرئ الذي نشأت بينهما صداقة ومحبة وأخوة³.

ولا أحد ينكر مساهمته الثقافية في مدينة الجزائر خلال فترة التواجد العثماني فقد كان القطب المستقطب للعلم والمعرفة من خلال إنفاقه على الجامع الكبير، والتوسيعات التي قام

¹ بوزيانى الدراجي، عبد الرحمن الأخضرى العالم الصوفى الذى تفوق فى عصره، دار الأمل للدراسات، ط2، 2009، ص15.

² بيشى محمد عبد الحليم، المرجع السابق، ص128.

³ محمد هوارى، شرح السلم المرنوق فى علم المنطق للشيخ سعيد قدورة (ت. 1066هـ/ 1656م)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، إشراف، عبد الحق زريوح، تخصص، تحقيق المخطوطات، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2012-2013، ص72.

بها وشرائه لمكتبة كبيرة تحتوي على العديد من المخطوطات والكتب القيّمة، دون أن ننسى تشييده لزاوية الجامع الكبير، وتصدره للتدريس في حلقات خصصت تحديدا لتلقي الصحيحين والموطأ رواية ودراية فبلغت شهرته الآفاق وقصده الطلاب من كل ناحية، كما أن المجلس العلمي والقضائي الذي كان ينعقد في دار السلطان للنظر في الأمور الهامة، أصبح ينعقد في عصر سعيد قدورة في الجامع الكبير الذي كان يدرس فيه وهو أي المجلس يضم المفتيان المالكي والحنفي، وقضاة المذهبين ويحضره الباشا أو ممثله والعلماء من الفئتين وقد بقي هذا التقليد ساريا طيلة العهد العثماني في الجزائر¹.

اكتسبت أسرة قدورة مكانة علمية هامة، سمحت لها بتولي الفتوى المالكية والإمامة والخطابة بالجامع الكبير وتسيير أوقافه لمدة قاربت القرن من الزمن، فقد تدرج مؤسس البيت وزعيمه سيدي قدورة في الوظائف الرسمية، فاشتغل إمامًا بجامع البايات وخطيب جامع سيدي رمضان ثم إمام وخطيب ومدرس الجامع الكبير، إضافة إلى كونه مفتي المالكية منذ سنة 1028هـ حتى وفاته 1066هـ²، حيث أضحى رئيسا للمجلس العلمي والقضائي وكانت له الأسبقية على زميله الحنفي في هذا المجلس، وهذا يعود لشخصيته ومكانة أسرته التي مهد لها الطريق³، فقد توارثت خطة الفتوى بالجزائر العاصمة بفضل المفتي الكبير سيدي سعيد الذي شغل هذه الوظيفة قرابة 40 سنة من 1656م ليخلفه ابنه الأكبر محمد الذي بقي في هذا المنصب إلى غاية 1695م، ثم ابنه القاضي أحمد ومن بعده ذريتهم وأولادهم سعيد وعبد الرحمن ابني أحمد بن سيدي سعيد، وعقبه من بناته عبد الرحمن مرتضي، فتكون بذلك عائلة قدورة قد شغلت وظيفة مفتي المالكية من 1616م إلى عام 1730م، من دون انقطاع، وبانقطاع إلى غاية 1766م⁴.

¹ محمد هوارى، المرجع السابق، ص74-75.

² ابن المفتي، المصدر السابق، ص357.

³ المصدر نفسه، ص364.

⁴ Fatiha Loualich : La famille à Alger 17 et 18 siècles , media- plus, constantine, Algérie, 2017, P54.

لا شك أن سعيد قدورة كان من القائمين على التدريس، لا في التأليف لذلك كثر تلاميذه وقت تصانيفه، فقد انتشر طلابه في كل بقاع الأرض حاملين في صدورهم الولاء له والعلم منه، فقد اثر في جيله بل الأجيال اللاحقة له تأثيرا لم يبلغه إلا القليل من العلماء¹.

فقد كانت مساهمته في التدريس التي كانت مهمته الأساسية بارزة حيث أقرأ وعلم بالجامع الأعظم، وانتفع جمع غفير من الناس²، فقد تصدر الشيخ لتدريس الصحيحين والموطأ رواية ودراية، فحضر دروسه خلق عظيم من الطلبة والعلماء والمشايخ، وقصده طالبي الإجازات وعلوم السند من سائر ربوع الوطن وخارجها³، وأصبح من العلماء الذين يشهد لهم بالعلم، فشدد إليه الرجال من مختلف المناطق داخل البلاد وخارجها للاغتراف من معينه، فمنهم من تخرج على يديه في حلقات الدرس أو بالرواية عنه أو بالإجازة، ومنهم ابنه محمد والعديد من التلاميذ نذكر منهم: أبو مهدي عيسى الثعالبي (ت سنة 1080هـ/1699م) المفتي الشهير الكبير سعيد قدورة، وحضر دروسه⁴، الذي أجاز له جميع مروياته عن مشايخه، وهو ما أكدته العياشي في سياق حديثه عن الثعالبي: "وممن انتفع به من أهل الجزائر أيضا عالمها وفقهها العلامة المشارك المسن سيدي بن إبراهيم قدورة، أجاز له جميع مروياته عن شيوخه⁵. والشيخ أبو عبد الله بن محمد بن سليمان الفاسي بن طاهر السوسي الروداني (1037هـ/1094هـ/1683م) في طريقه إلى الشرق أخذ بالجزائر عن سعيد قدورة، ودخل مصر والشام وأخذ عن شيوخها وأجازوه، وانتقل إلى المدينة المنورة وبقي فيها سنوات طويلة،

¹ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، مرجع سابق، ص367.

² عبد القادر نور الدين، صفحات من تاريخ مدينة الجزائر، مرجع سابق، ص199.

³ محمد الهواري، شرح السلم المروني في علم المنطق للشيخ سعيد قدورة (ت1066هـ/1656م) دراسة وتحقيق، مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012/2013م، ص74.

⁴ محمد بن الطيب القادري، نشر المثنائي لأهل القرن الحادي عشر والثاني عشر، ط1، ج4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1996م، ص1466.

⁵ محمد بن سليمان الروداني، صلة الخلف بموصول السلف، تحقيق محمد حجي، ط3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2008م، ص09/07.

واستقر بمكة المكرمة¹، وفهرسته صلة الخلف بموصول السلف، وقد ذكر شيخه قدورة في فهرسته حيث قال: "... عن شيخنا شيخ الإسلام، وصدر أئمة الأنام، أي عثمان سعيد بن إبراهيم الجزائري عرف بقدورة...²".

وقد أجازته إجازة سلوكية بالمصافحة والمشابكة النبوية (الأسودين: التمر والماء) ومناولة السبحة المباركة وتلقين الذكر، كما نهل عنه تلميذه الفقيه أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن العيني التازي، كما أخذ عنه الفقيه محمد بن إبراهيم الهشتوكي. ويحيى الشاوي النائي الملياني (1030هـ/1096هـ): تتلمذ على شيوخ أجلاء منهم بن عبد الواحد الأنصاري، والشيخ سعيد قدورة، وعيسى الثعالبي، توجه إلى تلمسان وغيرهم، محمد بن عبد الكريم الجزائري (توفي سنة 1120هـ/1691م): كان فقيها وأديبا، أخذ العلم عن الشيوخ المشاركة والمغاربة منهم الشيخ سعيد قدورة، على الأجهوري (توفي سنة 1066هـ): روى الأحاديث عن عديد العلماء، من بينهم سعيد قدورة، حيث أشار الكتاني إلى ذلك بقوله: "نروي كل ما له من طريق الشبراملسي والبابلي والثعالبي وأبي سالم العياشي... وسعيد قدورة...". أبو حفص عمر بن محمد بن عبد الرحيم المانجلاتي: الذي تتلمذ على يد سعيد قدورة، حيث ذكر ذلك في إجازته لابن زاكور، فقال: "وكنيت أخذت عن غيره من المشايخ من أعظمهم وأولادهم شيخ الإسلام سيدي سعيد بن إبراهيم الجزائري إمام الجامع الأعظم نفع الله به ونفعه بعلومه، وأسكنه بحبوحة الجنان: الحديث، والفقه، والنحو، وشيئا من التصوف، كالحكم لابن عطاء الله، والتنوير...³".

كما نهل من معينه محمد بن اسماعيل مفتي الجزائر وأبو عبد الله الموهوب ومحمد بن عبد الهادي. ونظرا لشهرته شدى الرجال من مناطق بعيدة كإقليم توات (أدرار)، فأخذ عنه

¹ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، مرجع سابق، ص 475/471.

² المرجع نفسه، ص 21.

³ عباس كحول، حمزة بوقدوم، مرجع سابق، ص 41/40.

بمدينة الجزائر الشيخ عبد الكريم بن محمد التواتي (ت1042هـ) وابنه العلامة البكري بن عبد الكريم (ت1133هـ) الملقب بقاضي الصحراء، مؤسس الطريقة البكرية بتمنطيط (أدرار).
لقد كانت مساهمة عائلة قدورة في التدريس لا في التأليف، ولذلك كثر عدد التلاميذ وقلت التصانيف، فالتأليف المنسوبة إلى الشيخ ساعد قدورة لا تخرج عن كونها إملاءات مختصرة، كان يملئها على طلابه، لتوضيح بعض المسائل، وموضوعاتها لا تخرج عن المواد المدروسة عندئذ، لاسيما الحديث والفقه والنحو والمنطق، وهاته المؤلفات محصورة فيما يلي¹:

- شرح خطبة مختصر خليل في الفقه.
- شرح على خطبة اللقاني في العقائد.
- رقم الأيادي على تصنيف المرادي في النحو.
- شرح المنظومة الخرجية في العروض.
- نوازل تلمسانية.
- حاشية على شرح الصغرى للسنوسي، وهو مخطوط بالمكتبة الوطنية.
- شرح على السلم المرونق في المنطق للأخضري، ولقدورة غير هذه الشروح والحواشي، أما ابنه محمد بن سعيد قدورة فإنه لم يكن معروفا بالتأليف ولكنه اشتهر في ميدان التدريس، ومن بين مؤلفاته المخطوط المعنون بـ "جليس الزائر، وأنيس السائر"، وهو مخطوط بالمكتبة الوطنية². وقد استطاع قدورة أن ينفق على الجامع الكبير وأن يوفر أموالا اشترى بها كتباً لمكتبة الجامع، كما شيد زاوية قرب الجامع أصبحت تعرف بزاوية الجامع الكبير، وكذلك مدرسة الطلبة الغرباء منهم من فائض أوقاف الجامع الكبير³.

¹ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، مرجع سابق، ص42.

² محمد بن سعيد قدورة، مخطوط جليس الزائر وأنيس السائر، المكتبة الوطنية الجزائرية، رقم2600.

³ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، مرجع سابق، ص363.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أنه كان شاعرا وراجزا وعرضيا شأنه شأن العلماء، من ذلك قصيدته في رثاء شيوخه الذي اعتبره شهيد العلم، توفي محمد أبهلول قتيلا سنة 1002هـ/1593م، ورثاه تلميذه علامة الجزائر سيدي سعيد قدورة بقوله:

مصاب جسيم كاد يصمي مقاتلي ورزء عظيم قاطع للمفاصل
ألمت دواهي أذهلت كل ذي حجي وأي امرئ من مذهب غير ذاهل
فلم أر خطبا كافتقاد أحبة ثووا في الثرى ما بين صم الجنادل
ونحن نيام غافلون عن الذي يراد بنا فويح نومان غافل¹.

احتلت الرسائل خلال العهد العثماني حيزا كبيرا من اهتمام الأدباء والأصدقاء والأحباء، وهذا يعود إلى مزاج كل أديب ومدى علاقاته الإنسانية والاجتماعية، حيث كانت لسعيد قدورة مراسلات مع علماء عصره من خلال تبادل الأغاز إما شعرا أو نثرا، وهي نوع من أنواع التسلية العلمية والأدبية التي لجأ إليها العلماء لتنشيط الفكر، فقد تراسل سعيد قدورة مع علماء عصره على غرار الشيخ أبو العباس أحمد المقرئ وشاعت بينهما الأغاز²، منها لغز "هاج الصنبر" الذي امتحن به سعيد قدورة زميله أحمد المقرئ عندما حل بمدينة الجزائر قادما إليها من فاس، وقد أشار إليه في رحلته بقوله: "وكتب إلى الأخ في ذمة الله الميذ مولاي العم وسميه الفقيه المفتي بالجزائر المحروسة سيدي سعيد قدورة حفظه الله ملغزا..."³، ويذكر الفكون أن المقرئ لم يصب الجواب في المرة الأولى، وأصابه في الثانية بعد أن أعاد عليه سعيد اللغز⁴.

¹ الحفناوي، تعريف الخلف برجال السلف، ج2، دراسة وتحقيق خير الدين شترة، ج2، ط1، دار كردادة، بوسعادة، الجزائر، 429.

² أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، مرجع سابق، ص286-288.

³ أبي العباس أحمد المقرئ، رحلة المقرئ إلى المغرب والمشرق، تحقيق: محمد بن معمر، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004م، ص75.

⁴ عبد الكريم الفكون، منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلام والولاية، تحقيق أبو القاسم سعد الله، ط1، بيروت، لبنان، 1987م، ص223/224.

كما تبادل مع الشيخ عبد الكريم الفكون الرسائل والفتاوى، وكانت بينهما مودة ومحبة وهو ما أشار الأخير في كتابه منشور الهداية¹.

تتجلى المكانة العلمية للعلامة سعيد قدورة في وصف العلماء له بالعلم والدراية ونعته بالصلاح والولاية، ومن أقوال العلماء التي ارتبطت بالإشادة بمنزلته وعلوم شأنه ورفعة مقامه، فقد حلاه صاحب كتاب اليواقيت الثمينة بقوله: "...الشيخ العالم والإمام الأفخم مسند المغرب يتغر الجزائر وسند الرواية والدراية بما للمواطن والزائر وعماد الفتيا للمهتدي بمنار هو استناد التدريس للمقتبس من أنواره وفارس المنابر النافث في القلوب سهام وعظمه الجامع بين العلم والعمل البالغ عند الله فيما يرجو فضل سؤال وأمل نشأ رحمه الله بالجزائر على الاشتغال والتحصيل والتهديب... برع في تحصيل الفنون وحوى منها جامع تحصيل عيون مفروض ومسنون فقها وحديثا وتفسيرا وعربية وكلاما وغيرها ثم طوى شقه سفره واستقر ببلده لنشر خبره ونثر درره، يسند الصحاح والحسان ويطوق قاصده فيما قلائد العقيان ويعظ ويذكر ويقرر عيون الفنون ويحرر ويفتي في نوازل المسائل ويبلغ ببراعته كل سائل إلى أن دعاه المنون إلى سلك السبيل المسنون...²".

كما وصفه الإفرائي بأنه كان: "كان رحمه الله عالما متقنا زاهدا ورعا موصوفا بالصلاح، ولي الفتوى بالجزائر فأحسن فيها"³، ووصفه محمد بن محمد بن سليمان الروداني في فهرسته بقوله: "...شيخنا شيخ الإسلام، وصدر أئمة الأنام، أبي عثمان سعيد بن إبراهيم

¹ المرجع نفسه، ص223.

² محمد البشير ظاهر الأزهرى، اليواقيت الثمينة في أعيان مذهب عالم المدينة، مطبعة الملاحي العباسية، القاهرة، 1324هـ، ص163/162.

³ محمد بن الحاج الإفرائي، مرجع سابق، ص220.

الجزائري عرف بقدورة¹، ومما قال الحضيكي في حق الشيخ قدورة: "... كان رضي الله عنه فقيها متقنا محققا ورعا حجة واضحة متصوفا بارعا²."

إن الجاه العلمي الكبير يقتزن بالتجارة، وبعض أكابر العلماء كانوا في نفس الوقت من كبار التجار الأثرياء على غرار سعيد بن إبراهيم قدورة مؤسس البيت العلمي، الذي لم يتقلد الوظائف فقط، وإنما تعداها لممارسة أنشطة اقتصادية، كمورد إضافي لطلب الرزق وتوسيعه، فأصبح كثير الاشتغال عن مهامه ووظائفه السابقة، وجعل لنفسه أربعة نواب بالجامع، يدفع لهم من ماله الخاص ينوبون عنه بالتداول إذا تأخر عن الخطبة أو صلاة الظهر أو العصر ومنهم الفقيه بن راس العين، مزيان ومحمد بن قرواش، وكان صاحب ثروة وأملاك، كما كانت له أرض حراثة، وكان ينفق من ماله الخاص لا من دخل الأوقاف، في قرن (11هـ/17م) يعتبر العصر الذهبي للتجارة ووفرة غنائم البحر ورواج السلع والمال بمدينة الجزائر³.

يعد الشيخ سعيد قدورة من كبار التجار الأثرياء، حيث كانت ثروته واسعة جدا جمعها بالتجارة والمشاركة في امتلاك سفن القرصنة وعمليات تصدير السلع التي تأتي بها الغنائم البحرية⁴، حيث تعتبر عائلة قدورة من البيوتات العلمية التي احتفظت بمستوى كبير من الثروة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وهي التي حافظت على مركزها في تولي المناصب العليا والجاه الكبير المتخلف من قيمة مؤسسيها، وعلى منوال سعيد قدورة كان العلماء الأثرياء في القرن السابع عشر، يستثمرون أموالهم في التجارة الخارجية وفي المشاركة

¹ محمد بن سليمان الروداني، مرجع سابق، ص21.

² محمد الحضيكي، الطبقات، ج2، تحقيق أحمد بومزكو، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، د ت ن، ص571.

³ ابن المقتي، مرجع سابق، ص97/98.

⁴ المنور مروش، دراسات عن الجزائر في العهد العثماني (العملة، الأسعار، المداخل)، ج1، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009م، ص330/331.

في امتلاك سفن القرصنة، وهذا ما يفسر مستوى الثروة العالي الذي لا مثيل له في القرون اللاحقة¹.

من خلال ما سبق يمكن القول إن أسرة آل قدورة دورا محوريا في الحياة العلمية والثقافية في الجزائر العثمانية، حيث جمعت بين النفوذ السياسي والعطاء العلمي، وأسهمت في تطوير المؤسسات الدينية والتعليمية، مما جعلها من أبرز الأسر التي تركت بصمة واضحة في تاريخ الجزائر.

¹ المرجع نفسه، ص 331/332.

خاتمة

خاتمة

في نهاية هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

• تتوّع المؤسسات الثقافية بالجزائر العثمانية سواء في المراكز الحضرية كالمدين أو الريفية والتي تمثلت في المساجد، المدارس والزوايا وحرص السلطة العثمانية على أن يكون في كل بايلك من أقطار دولتها مسجد وزاوية ومدرسة وتنظيمها تنظيمًا إداريًا يتماشى مع عملية الوقف ويضمن مداخلها المالية.

• أن مسار الحركة الفقهية في الجزائر اتسم بالازدواجية بين الحنفية والمالكية طوال فترة الحكم العثماني، وقد برز التعايش المذهبي في الجزائر، حيث أصبح المذهب الحنفي يجاور المذهب المالكي الذي كان سائدًا في البلاد قبل مجيء العثمانيين بفضل أسرة آل قدورة الذين تداولوا على خطة الإفتاء

ظهور أسرة آل قدورة ضمن استمرار التعايش المذهبي في نطاق جميع الممارسات السياسية والدينية والتعليمية ومختلف القضايا العامة المتعلقة بالمجتمع الجزائري، وخاصة في مجال القضاء والإفتاء، حيث ضمت هيئاته الرسمية ممثلين عن الحنفية والمالكية. كما تجلّى ذلك في مجال التعليم، حيث جمع أساتذة وفقهاء المذهبين، الحنفي والمالكي، في عدة مؤسسات تعليمية، بمنهج تعليمي.

• خلال بروز نوع من التفاهم بين أتباع المذهبين، مع ترك المجال لأهل البلاد للفتوى والحكم والتعلم وفق أحكام المذهب الذي يريدونه. ومن هنا نستنتج أن العلاقة بين المالكية والحنفية في الجزائر خلال العصر العثماني اتسمت بالوئام الودي بشكل عام. وعلى هذا الأساس، يمكن التأكيد على أن التعايش المذهبي بين الأحناف والمالكية في الجزائر خلال العصر العثماني قد سُجِّل في التاريخ الإسلامي بشكل عام كتجربة تاريخية واقعية للتعايش بسلام، من خلال صور الترابط والتآخي واحترام هذين المذهبين الفقهيين اللذين فرضا احترامهما وطاعتهما على الشعب أولاً، وعلى السلطة ثانيًا.

- قوة أسرة آل قدورة ونفوذها الذي مارسه حتى في مجال السياسية عن طريق الفتيا والقضاء، والانخراط في الحياة السياسية أدى بالأسرة إلى عدة نكبات أهمها: العزل والإعدام.
- الاهتمام بالسياسية من طرف أفراد الأسرة المتعلمين أبعدهم عن حركة التأليف والإبداع فيها حيث استتجدوا بتلاميذهم من أجل تنقيح مؤلفاتهم في الفقه والمنطق.
- ساهمت الأسرة في الحياة الثقافية مساهمة كبيرة وفعالة أولاً من خلال الرحلات العلمية التي شارك فيها أفراد الأسرة (آل قدورة) خاصة إلى التنس وفجيج بالمغرب الأقصى التي تحتضن أثنى المخطوطات وأنفسها، بالإضافة إلى التربع على عرش منصب مفتي الجامع الأعظم والذي بدوره كان يضم الآلاف من المخطوطات والمتون الفقهية والمنطقية، وأوقافه التي حرصت على ضمان سيرورة البرامج التعليمية للطلاب.
- رغبة الأسرة في الجاه والسلطة وهذا ما لحظناه في مختلف التراجم التي تناولت أبناء وأحفاد عثمان بن سعيد قدورة وذلك من خلال توارث خطة الإفتاء والقضاء.
- قلة المؤلفات في العلوم العقلية بالجزائر العثمانية والانتشار الواسع للعلوم النقلية وذلك راجع إلى حرص السلطة العثمانية على إبعاد علم الفلسفة وتحريمه.

الملاحق

الملحق رقم 1: الجامع الكبير بقسنطينة



<https://ar.wikipedia.org> › wiki

الملحق رقم 2: جامع سيدي الأخضر الكتاني بقسنطينة



<https://cartes.patrimoineculturelalgerien.org>

الملحق رقم 3: زاوية كنتة بأدرار



رحلة *DZ*

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

قائمة المصادر:

- عبد الرحمن الأخضرى، الدرة البيضاء في الفرائض، ط2، 1990.
- عبد الكريم الفقون، منشور الهداية في حال من إدعى العلم والولاية، تح، أبو القاسم سعد الله، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ط1، 1987.
- مخلوف محمد بن محمد، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، ج1، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 2002.
- عبد الرحمن ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، دار الفكر للطباعة والنشر، ط1، 2003.
- محمد بن محمد مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، ج1.
- ابن زكور الفاسي، نشر أزهار البستان فيمن أجازني بالجزائر وتطوان من فضلاء أكابر الأعيان، المعرفة الدولية للنشر والتوزيع، الجزائر 2011.

قائمة المراجع باللغة العربية:

- أبو القاسم سعد الله، رائد التجديد الإسلامي محمد بن العنّابي المتوفى سنة 1850م، دار الغرب الإسلامي، ط2، 1990.
- أبو القاسم سعد الله، شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون داعية السلفية.
- أحمد بن عبد السلام لؤي عبد الرزاق ، المؤرخون التونسيون في القرون السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر، د.ط، دار الحكمة، تونس، 1993.
- أكمل الدين إحسان أوغلو، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، تر، صالح سعادوي، ج2، منشورات مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، إسطنبول، 1999.
- بوزياني الدراجي، عبد الرحمن الأخضرى العالم الصوفي الذي تفوق في عصره، دار الأمل للدراسات، ط2، 2009.
- حسين مؤنس، المساجد، عالم المعرفة، الكويت، 1989.

- حمدان بن عثمان خوجة، المرأة، بيروت، 1972.
- رشيد بورويبة، الكتابات الأثرية في المساجد الجزائرية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979.
- سليمان بن عبد الله أبا خليل، الوقف في الشريعة الإسلامية حكمه وحكمته وأبعاده الدينية والاجتماعية جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية-الرياض، 2008.
- عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، مؤسسة نويهض للثقافة، بيروت-لبنان، ط2، 1980.
- عبد القادر دحدوح، المعالم الأثرية الإسلامية بمدينة قسنطينة خلال الفترة العثمانية، قسنطينة عاصمة الثقافة العربية، 2015.
- ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية، دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان، 2001.
- ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية العقارية، المؤسسة الوطنية للكتاب-الجزائر-، 1986.

قائمة المقالات:

- بوسليم صالح، بن قايد عمر، الأضرحة والمزارات في الجزائر العثمانية من خلال كتب الرحلات المغربية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 21، 2015، ص 270-272.
- بلقاسم ججيل، لخميسي فريح، التعايش بين المذهبين المالكي والحنفي في الجزائر العثمانية في مجال الإفتاء، المجلة التاريخية الجزائرية، العدد 2، 2021، ص 515-516.
- بلقاسم قرياش، التعليم ومؤسساته في الجزائر العثمانية 1700-1830، مجلة المعيار، مجلد 28، العدد 1، 2024، ص 773.
- بن بلة خيرة، الحركة التعليمية ومراكزها بمدينة قسنطينة خلال العهد العثماني، مجلة الدراسات الأثرية، المجلد 17، العدد 1، 2019.

- بوبة مجاني، من خزائن المخطوطات بمدينة قسنطينة خزانة الشيخ نعيم النعيمي، مجلة إنسانيات، العدد 35-36، 2007.
- خيرة بن بلة، العمارة الدينية بالجزائر خلال العهد العثماني - بين الطراز المحلي والتأثيرات العثمانية-، دراسات في آثار الوطن العربي، العدد 14.
- دريدي وفاء، مؤسسة أوقاف الحرمين الشريفين بالجزائر ودورها في خدمة المجتمع الجزائري ومجتمعي مكة والمدينة، مجلة تجسير للأبحاث والدراسات متعددة التخصصات، المجلد 3، العدد 1، 2023.
- دوبالي خديجة، الغزو الإسباني على السواحل الجزائرية (911-917هـ/1505-1511م)، مجلة القرطاس، العدد 6، 2017.
- صالح بوسويلم، محمة عائشة، من مظاهر التواصل الثقافي بين الجزائر وتونس خلال العهد العثماني (1519-1830م)، هجرة العلماء والطلبة الجزائريين إلى تونس أنموذجا.
- صليحة بوزيد، أهمية وثائق الأوقاف بسجلات المحاكم الشرعية في كتابة تاريخ الجزائر العثماني (مدينة الجزائر نموذجاً).
- عائشة غطاس، سجلات المحاكم الشرعية وأهميتها في دراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي بمجتمع مدينة الجزائر-العهد العثماني، إنسانيات، العدد 3، 1997.
- عبد الأقر ولد احمد، قراءة في اقتراح الشيخ غلام الله محمد صاحب الطريقة الشاذلية الدرقاوية حول فصل الدين عن الدولة سنة 1930، مجلة مالك بن نبي للبحوث والدراسات، المجلد 4، العدد 1، 2022.
- عبد الحفيظ موسم، التعايش المذهبي بين الحنفية والمالكية في الجزائر خلال العهد العثماني، مجلة الناصرية للدراسات التاريخية والاجتماعية، مجلد 10، العدد 1، 2019.
- عبد القادر دحدوح، الزوايا بالجزائر خلال العهد العثماني، دراسات في آثار الوطن العربي، العدد 19.

- عرابة فاتح، ماهية الوقف عند المذاهب الأربعة وأثر الخلاف فيه، مجلة الثقافة الإسلامية، المجلد 16، العدد 1، 2022.
- عقيل نمير، حول أوقاف مدينة الجزائر في القرن الثامن عشر "أوقاف مؤسسة سبل الخيرات من خلال المساجد الحنفية"، الندوة العلمية حول الوقف في الجزائر أثناء القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.
- عليوان أسعيد، أوقاف الجزائر في العهد العثماني ومساهمتها الاجتماعية والثقافية، مجلة الإحياء، العدد 11.
- فتيحة مرزوق، الوضع الثقافي بمدينة الجزائر خلال القرن 17م من خلال الرحلات الحجازية رحلة المقرئ نموذجاً، مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد 2، العدد 1، 2018.
- قاصري محمد السعيد، العلماء والفقهاء في الجزائر بين إضطهاد ونفي منظومة الحكم العثماني واستقطاب واستغلال منظومة الحكم السعودي والعلوي المغربي، عصور، المجلد 7، العدد 26، 2016-2017.
- قدور بوجلال، المنشآت التعليمية بمعسكر في عهد الباي محمد بن عثمان الكبير، دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 31.
- قلفاط عبد الباسط، القضاء الإسلامي في الجزائر خلال القرن 19 في سجلات المحاكم الشرعية وتشريعات السلطة الاستعمارية، مجلة النشرتيس للدراسات التاريخية، المجلد 2، العدد 1، 2023.
- لزهاري تريكي، معاوضة أوقاف الجامع الأعظم بمدينة الجزائر بين المذهبين المالكي والحنفي، مجلة آفاق علمية، المجلد 10، العدد 1، 2018.
- مأمون لطفي الصقال، إعادة إنشاء المقرنصات في العمارة العربية الإسلامية باستخدام نظرية عائلة المقرنصات، الندوة العالمية لحماية حلب القديمة، 1983.

- مجدوب موساوي، الزوايا والطرق الصوفية بالصحراء الجزائرية عند لويس رين، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية، المجلد 3، العدد 1، 2020.
- محمد بوشنافي، الداوي مصطفى باشا وعصر (1798-1805)، عصور الجديدة، العدد 7-8، 2013.
- محمد صالح، دور الوقف في الحركة الثقافية بالجزائر أواخر العهد العثماني وموقف الإحتلال الفرنسي منه، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية، المجلد 3، العدد 2، 2020.
- مصطفى عبيد، القضاء بالجزائر خلال العهد العثماني، عصور الجديدة، العدد 11-12، 2013-2014.
- نور الدين أولاد بوجمعة، محمد مكحلي، الطرق الصوفية بالجنوب الغربي خلال العهد العثماني -الطريقة الشيعية أنودجا-، مجلة الساور للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد 9، العدد 1، 2023.
- وافية نفطي، التعايش المذهبي بالجزائر العثمانية، مؤسسة الوقف نموذجاً، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 20، 2016.
- قائمة الأطروحات الجامعية:**
- محمد لعباسي، الإفتاء في الجزائر العثمانية 918هـ-1245هـ/1512م-1830م، رسالة مقدّمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ والحضارة الإسلامية، إشراف، سلطاني الجيلالي، قسم الحضارة الإسلامية، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة احمد بن بلة وهران، 2012/2013.
- بوسعيد عبد الرحمن، الأوقاف والتنمية الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، في اطار المدرسة الدكتورالية - الدين والمجتمع - كلية العلوم الاجتماعية، قسم الفلسفة جامعة وهران، 2011-2012.

• جميلة عثمانى، البيوتات العلمية ودورها السياسي في الجزائر العثمانية بيت الفكون أنموذجا (1815-1837)، مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف، عبد الله بابا، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والإسلامية، جامعة أدرار، 2017-2018.

• وافية نفطي، الوقف في مدينة الجزائر من أواخر القرن 18 م إلى منتصف القرن 19م، أطروحة ليل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، السنة الجامعية، 2016/2017.

قائمة المراجع باللغة الفرنسية:

- *Samia chergui, le waqf et l'urbanisation d'alger à l'époque ottomane, Insaniyat, 44-45, 2009.*
- *Nacer dinne saidouni, le waqf en algérie à l'époque ottomane, xvii siècle, kuwait, 2009.*
- *Mercier, Histoire de Constantine, concours de la société archéologique, 1903.*

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

مقدمة..... أ

الفصل الأول: الأوضاع الثقافية في الجزائر العثمانية

المبحث الأول: المؤسسات الثقافية في الجزائر العثمانية..... 10

المطلب الأول: المساجد..... 10

المطلب الثاني: الزوايا..... 14

المطلب الثالث: الوقف ودوره في تمويل المؤسسات الثقافية..... 16

المبحث الثاني: الحركة العلمية وتطورها في الجزائر العثمانية..... 26

المطلب الأول: الأسر العلمية..... 26

المطلب الثاني: المناصب الوظيفية، الإفتاء، القضاء والتدريس..... 28

الفصل الثاني: أسرة قدورة ومكانتها العلمية

المبحث الأول: أسرة قدورة قراءة تاريخية في النشأة..... 38

المطلب الأول: الأصل والنشأة..... 38

المطلب الثاني: علماءها..... 41

المبحث الثاني: أسرة قدورة ودورها العلمي..... 43

المطلب الأول: آل قدورة والمناصب السلطانية..... 43

الفصل الثالث: بيت آل قدورة ودوره الثقافي

المبحث الأول: تطوير مؤسسة الأوقاف لدى الجامع الكبير..... 53

المطلب الأول: تشييد زاوية الجامع الكبير..... 53

المطلب الثاني: بناء المرافق العامة للجامع الكبير..... 57

59.....	المبحث الثاني: المساهمة في حركة التأليف
59.....	المطلب الأول: العلوم النقلية
61.....	المطلب الثاني: العلوم العقلية
72.....	خاتمة
74.....	الملاحق
78.....	قائمة المصادر والمراجع